مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن

د. خالد بن إبراهيم النملة
قسم النحو والصرف وفقه اللغة ـ كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن

د. خالد بن إبراهيم النملة
قسم النحو والصرف - كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث :

هذا بحث يركز النظر على صورة من صور العلاقة بين بيان المعنى وتقدير الإعراب في تفسير القرآن خاصة ، وهي أن يكون التفسير الصحيح لمعنى الآية في بعض المواضع من كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه مخالفاً للتقدير النحوي الذي يرتضيه النحويون صناعة . وصورة ذلك أن يصوغ المفسر أو المعرب جملة ويبني تركيباً يروم فيه إيضاح معنى النص المفسر ، وتقريب ذلك المعنى من ذهن القارئ ، لكن هذا البيان التفسيري الصحيح من جهة المعنى يكون مشتملاً على مخالفة لمقتضى الصنعة الإعرابية ، بسبب الإلباس في استعمال المصطلح النحوي ، أو بسبب التقديم والتأخير ، أو الحذف والتقدير ، أو بسبب تعليق جزء من النص المفسر بجزء آخر قبله أو بعده ، أو بغير ذلك من الأسباب .

وقد جاءت هذه الدراسة في قسمين : درست في القسم الأول (النظري) المخالفة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب من خلال خمسة مباحث موجزة ، هي : المدخل التعريفي لها ، والحديث التاريخي السريع عنها ، والموقف النحوي منها ، وطريقة المفسرين في تفسير المعنى ، وأنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية .وجاء في القسم الثاني (التطبيقي) عرض سريع من تطبيقات النحويين لهذه المخالفة في مراجعاتهم لكتب تفسير القرآن ، وتعليقاتهم على أقوال العلماء في تفسير آيات منه .

المقدّمة :

إنّ الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يضللْ فلا هادي له، وأشهد ألاّ إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنّ محمدًا عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان وسلّم تسليمًا كثيرًا. أمّا بعد:

فهذه دراسة متواضعة لموضوع المخالفة بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن، دفعني إلى البحث فيها دوافع عدّة، من أظهرها:

صلتُها المباشرة بكتاب الله تعالى، وما يقتضيه النظرُ فيها من عودةٍ إلى كتب التفسير وإعراب القرآن وتأمّلٍ فيها.

وفائدتُها في تصغير دوائر الخلاف بين العلماء في تفسير النصوص عامّة، وتفسير القرآن خاصّة، وفي رفع ما ظاهره التعارض في قول العالم أو المفسّر؛ لأنّها تُشير إلى أنّ أقوال العلماء في تفسير القرآن لا تعنى بالضرورة أنّهم يقصدون التقدير الإعرابي أو يراعون الصناعة النحوية، سواء أكان تفسيرهم لبيان معنى الآية، أم لإيضاح الترتيب في تركيبها، أم لتقدير المحذوف في صياغتها، بل تُنَبّه إلى أنّ هناك احتمالاً سائغًا لمقصدٍ آخر هو قصد تفسير المعنى.

كما أنّ هذه الدراسة تبرز جانبًا من جوانب التوسّع في اللغة، وسعة الأفق عند علماء النحو الأوائل في التعامل مع الآراء والأقوال التفسيرية.

وقد اقتضت طبيعةُ البحث والمادةُ العلمية لهذه الدراسة أنْ تكون في قسمين، خُصّص أوّلهما لتفصيل القول في دراسة الموضوع دراسة نظرية، و خُصّص الآخر لإظهار الجانب التطبيقي منه.

درستُ في القسم الأول المخالفة بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية من خلال خمسة مباحث موجزة، هي: المدخل التعريفي لها، والحديث التاريخي السريع عنها، والموقف النحوي

منها، وطريقة المفسرين في تفسير المعنى، وأنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية.

وقد حرصت في هذا القسم على إيراد المثال أو الأمثلة على كل مسألة من مسائله، مع الحرص قدر الإمكان على عدم التكرار والإعادة للأمثلة فيه، ولو اختلفت المسائل، أو تغيّرت جهات النظر إلى المثال فيها.

أمّا القسم الثاني الذي كانت مادته العلميّة هي مجالَ النظر ومورِدَ التمثيل للقسم الأول فاخترت له من المواضع التي تيسّر لي الوقوف عليها في كتب تفسير القرآن وإعرابه، بعد إبعاد الواضح منها والمتكلّف، ما يزيد على خمسين موضعًا من مواضع هذه المخالفةِ في تفسير القرآن، حرصت فيها على أن تكون متنوّعة من حيث وجهُ المخالفة، والقائلُ بها. وقد رتّبتُ المواضع المختارة بحسب ترتيب آياتها في القرآن، مبتدئًا القول فيها بذكر الآية محلّ النظر، ثمّ بيان وجه المخالفة بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب فيها.

وقد تعمّدت لأسباب عديدة أن تكون الدراسة بقسميها مركّزة ومختصرة، ولذلك جاء البحث مقيّداً في النظر في صور هذه المخالفة في تفسير القرآن خاصة، وإن كانت ظاهرةً في غير تفسير القرآن من شروح النصوص الشعرية والنثرية، ولذلك أيضًا جاء الحديث في القسم الأول موجزًا، وفي القسم الثاني سريعًا في الدخول إلى ما له صلة بالموضوع، دون تفصيلٍ في إعراب الآية، أو مناقشةٍ لأقوال العلماء فيها والترجيح بينها.

ثمّ إنني ارتحت لأنْ يكون عنوان الدراسة: (مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن)؛ لدقّته في الدلالة على المراد، وهو أن يكون البيان الصحيح لمعنى الآية في بعض المواضع من كتب التفسير ومعاني القرآن وإعرابه مخالفًا لما تقتضيه الصناعة النحوية عند النحويين. مع أنّني قد أعبّر في أثناء الدراسة عن (المخالفة) بالمجاذبة، وعن (محصول المعنى) بتفسير المعنى، أو بيان المعنى، وعن (مقتضى الصنعة الإعرابية) بوضع الإعراب، أو تقدير

الإعراب، أو الصناعة النحوية، أو غير ذلك من الألفاظ التي تشترك مع ألفاظ العنوان المختار في المعنى العام، والتي وَرَدَ أكثرُها في استعمالات النحويين السابقين عند حديثهم عن هذه الظاهرة، كما سيظهر في أثناء البحث.

أسأل الله تعالى أن ينفع بهذه الدراسة، وأن يهيّئ لها من يسدّد ما فيها من نقص، كما أسأله أن يجعلها ذخرًا وأجرًا. والله أعلم، وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد.

* * *

القسم الأول : الدراسة النظرية :

المبحث الأول:مدخلٌ تعريفيّ :

تتابعت منذ فجر تاريخ العلوم الإسلامية جهودُ العلماء في خدمة القرآن الكريم، دراسةً وتفسيرًا وإعرابًا واستنباطًا وتحليلاً، ونشأت بين العلوم الإسلامية عامة في ظلال القرآن الكريم علائق الترابط والتكامل.

ومن أنواع تلك العلائق القوية بين العلوم الإسلامية في تلك الرحاب الطاهرة التصاحبُ المتتابع بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في تفسير القرآن، حتى غدا من النادر أن يخلو كتابٌ من كتب الأوائل في التفسير من توجيهات إعرابية، أو وَقَفات لغوية، أو نَظَرات بيانية.

ولقد كان تقديرُ الإعراب منذ بداية تلك الصحبة مرتبطًا بصحّة المعنى، وتابعًا له، ودليلاً عليه، ومتعلّقًا من حيثُ القبولُ والردّ بموافقته المرادَ من كلام الله تعالى.

غير أنّ هذه العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضيات الإعراب قد يكتنفها شيء من الانقطاع بسبب المخالفة المرفوضة، أو المقبولة بعد تصحيح التقدير الإعرابي فيها.

ومن أجل إيضاح ذلك يمكن أن يقال: إنّ للعلاقة بين المعنى والإعراب في تفسير النصوص عامة، وفي تفسير القرآن خاصة صورًا متعددّة من حيث القبول والرد:

أعلاها منزلةً وأوثقها عروةً أن يكون الإعراب، سواء أكان بوجه واحد أم بوجوه متعدّدة، موافقًا للمعنى المراد، ومكمّلاً له، وسائرًا معه على سَمت واحد. وهذه هي الغاية التي لا غاية وراءها، كما يعبّر ابن جني[1]. وهذه الصورة كثيرة جدًا في كتب التفسير والشروح، بل هي الأصل فيها.

ويدخل في هذه الصورة تعدّدُ أوجه الإعراب الصحيح بسبب تعدّد المعاني الصحيحة في تفسير النص. وهذا أيضًا كثير في كتب التفسير والشروح. وتكون المفاضلة بين هذه الأوجه الإعرابية والمعنوية بحسب ما كان منها أبلغ وأحسن في تأدية المعنى من غيره.

يقابل هذه الصورةَ صورةٌ أخرى، وهي أنْ يكون الإعراب المختار مخالفًا للمعنى المراد، وهذه الصورة مرفوضة مردودة عند المحقّقين من المفسرين والمعربين؛ لمخالفتها المراد الصحيح من النص، ولأنّها توصل إلى معنى ضعيف أو فاسد، والأصل عند الجميع أن المعنى الصحيح مقدّم على الوجه الإعرابي، وإنْ كان هذا الوجه الإعرابي صحيحًا في ذاته، قد اكتملت فيه جميع متطلباته الصناعية.

وكتب إعراب القرآن وكتب التفسير، وبخاصة التي يُعنى أصحابها بوجوه الإعراب لا تخلو من الوجوه الإعرابية المردودة والموصوفة بالضعف أو لفساد؛ لمخالفتها المراد الصحيح من كلام الله تعالى.

ومن أمثلة ذلك توجيه النصب في كلمة {شُهَدَاءَ} من قول الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ ﴾ [النساء ١٣٥]، إذ أجاز كثير المعربين[2] أن تكون منصوبة على الحال من الضمير في {قَوَّامِينَ}، لكن هذا الإعراب ضعيف مردود لمخالفته

(١) الخصائص ٢٨٤/١ .

(٢) انظر: مشكل إعراب القرآن ٢٠٩/١، والتبيان في إعراب القرآن ٣٩٧/١، والمجيد في إعراب القرآن المجيد ٨٠٣/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٩/١ .

المعنى المراد؛ لأنّه يقيّد الأمر بقيام المؤمنين بالقسط في حال كونهم شهداء لله فقط.

قال أبو حيان بعدما قوّى أنْ يكون إعراب {شُهَدَاءَ}خبرًا ثانيًا للفعل{كُونُوا}[1]: "ومن ذهب إلى جعله حالاً من الضمير في {قَوَّامِينَ} كأبي البقاء، فقوله ضعيف؛ لأنّ فيها تقييدَ القيام بالقسط، سواء كان مثل هذا أم لا. وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما ما يشهد لهذا القول الضعيف، قال ابن عباس: معناه كونوا قوّامين بالعدل في الشهادة على من كان".

ويقع بين هاتين الصورتين صورة ثالثة من صور العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضيات الصنعة الإعرابية، هي أنْ يكون محصول المعنى الصحيح مخالفًا لمقتضى الصنعة الإعرابية، وصورة ذلك أن يصوغ المفسّر أو الشارح جملةً ويبنيَ تركيبًا يروم فيه إيضاحَ معنى النص المفسَّر أوالمشروح، وتقريبَ ذلك المعنى من ذهن القارئ، لكنّ هذا التركيب التفسيري الصحيح من جهة المعنى يكون مشتملاً على مخالفة للوضع الإعرابي، بسبب الإلباس في استعمال المصطلح النحوي، أو بسبب التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، أو بسبب تعليق جزء من النص المفسَّر بجزء آخرَ قبله أو بعده، أو بغير ذلك من الأسباب.

ومن الأمثلة على ذلك تفسيرُ الإمام الطبري[2] لقول الله تعالى: ﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ** ﴾ [يونس٥١]، أنّ معناه: أهنالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيها المشركون آمنتم به، ثمّ إشارته إلى أنّه ليست (ثُمَّ) هذه هي التي تأتي بمعنى العطف.

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسيرَ، وعلّق عليه بقوله[3]: "وما قاله الطبري من أنّ (ثُمّ) هنا ليست للعطف دعوى، وأمّا قوله: (إن المعنى:

(١) البحر المحيط ٣٨٤/٣ .
(٢) تفسير الطبري ١٩٠/١٢ .
(٣) البحر المحيط ١٦٦/٥.

أهنالك)، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى، لا أنّ (ثُم) المضمومة الثاء معناها معنى هنالك".

والفرق بين الصورتين الثانية والثالثة أنّ تقدير الإعراب في الثانية يوصل إلى معنى ضعيف أو فاسد، يخالف المراد الصحيح من النص، ولذا فهي صورة مردودة. أمّا الصورة الثالثة فالمعنى فيها صحيح ومقبول وموافق للمراد، لكنّه يوصل في صياغته أو ما يتضمنه تركيبُه من تقديم و تأخير أو حذف و تقدير أو تعليق الجار والمجرور بمتعلَّق إلى مخالفة لما تقتضيه الصنعة الإعرابية عند النحويين.

وهذه الصورة الثالثة من صور العلاقة بين تفسير المعنى ومقتضى الصنعة الإعراب هي موضوع هذه الدراسة، وهي ما تتغيّا الدراسة إظهارَه وإيضاحه، من خلال الحديث الموجز عن تاريخ وجودها في كتب التفسير والشروح، وموقف النحويين منها، ودراسة طرق عرض هذا التفسير المعنوي عند المفسّرين، وأنواع المخالفة فيها للصنعة الإعرابية.

ومن خلال عرضٍ سريعٍ لمختارات من تطبيقات النحويين لها في مراجعاتهم لكتب تفسير القرآن، وتعليقاتهم على أقوال العلماء في تفسير آياتٍ منه.

المبحث الثاني :الحديث التاريخي:

الحديث التاريخي عن هذا النوع من التجاذب بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب يحسن أن يكون عرضه من جهتين، إحداهما: الحديث عن تاريخ وجود هذا التفسير المخالف لمقتضى الصنعة الإعرابية في كتب التفسير، والأخرى: الحديث عن تاريخ تفطّن النحويين إليه وعنايتهم به.

أمّا الجهة الأولى: فإن هذا التفسير الذي قَصد فيه المفسّرون تقريب المعنى إلى الذهن دون الالتفات إلى ما عرف بالصناعة النحوية في الألفاظ والتراكيب قديمٌ جداً؛ إذ تعود بعض نماذجه إلى البدايات الأولى لتفسير القرآن الكريم عند بعض الصحابة، كبعض المرويّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم عند بعض كبار المفسّرين من التابعين بعده، كالمنقول عن عِكْرمة وقتادة وغيرهما.

ثم يمتدّ هذا التفسير المجرّد من النظر إلى موافقة القاعدة الإعرابية أو مخالفتها ليشمل الكثير من كتب التفسير ومعاني القرآن، التي جاءت بعد ذلك.

وهذه الأمثلة السريعة توضح التسلسل الزمني لوجود هذه المجاذبة في تفسير القرآن خاصّة:

١-فسّر ابن عباس والحسنُ البصري رضي الله عنهم قولَ الله تعالى: ﴿ هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران١٦٣] بأنّ المعنى: لكل درجات من الجنة والنار[١].

وقد تفطّن إلى هذا التفسير أبو حيّان فتعقّبه بقوله[٢]: " ويحمل تفسير ابن عباس والحسن أن المعنى: (لكل درجات من الجنة والنار) على تفسير المعنى، لا تفسير اللفظ الإعرابي".

٢-ذهب عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهم إلى أن (فوق) في قول الله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُوا۟ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال ١٢] على بابها، وأنّ المراد الرؤوس التي فوق الأعناق[٣]. وقد تعقّب أبو حيّان أيضًا هذا التفسير بعدما وزنه بميزان الصنعة الإعرابية فقال[٤]: "فإن كان قول عكرمة تفسير معنى فحسن، ويكون مفعولُ {**فاضربوا**} محذوفاً، وإن كان أراد أنّ (فوق) هو المضروب فليس بجيّد؛ لأن (فوق) من الظروف التي لا يتصرف فيها، لا تكون مبتدأة، ولا مفعولاً بها، ولا مضافاً إليها. إنما يتصرف فيها بحرف جر ...." إلخ.

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٦/٢١٠ .
(٢) البحر المحيط ٣/١٠٨، وانظر: الدر المصون ٣/٤٧٠ .
(٣) انظر: تفسير الطبري ١١/٧١ .
(٤) البحر المحيط ٤/٤٦٤.

٣-ذهب قتادة رحمه الله إلى أنّ تفسير قول الله تعالى: {**فَقَلِيلا مَا يُؤْمِنُونَ**} في: ﴿ **وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة ٨٨] هو: (فقليلٌ منهم مَن يُؤمن)[١]. وقد تعقّبه الطبري، وردّ هذا التفسير؛ لأنه لو كان كذلك للزم تطبيقًا للقاعدة الإعرابية رفعُ (قليل)[٢]. غير أنّ أبا حيّان دافع عن رأي قتادة، ودعا إلى قبوله؛ لأنّه إنّما فسّر المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي[٣].

وهكذا تتابع الأمثلة في هذا الجانب وتتنوّع عند كثير من المفسرين ومعربي القرآن بعد هؤلاء، ممّا سيظهر واضحًا في القسم الثاني من هذه الدراسة.

وأمّا الجهة الثانية: وهي الحديث عن تاريخ عناية النحويين بهذا النوع من التجاذب فإنّ أوضح نصٍ قديم تيسّر الوقوف عليه في هذا الموضوع هو نصٌّ للفراء ينقل فيه قولاً للمفسّرين، يتقبّله من جهة المعنى، ويردّه من جهة الصناعة النحوية عنده، وذلك قوله[٤]في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ** ﴾ [سبأ/٢٤] : "قال المفسّرون: معناه: وإنا لعلى هدًى وأنتم في ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم، وكذلك هو في المعنى، غير أن العربية على غير ذلك، لا تكون (أو) بمنزلة الواو" .

فهذا النص مع عدم الالتفات إلى المسألة النحوية التي ذكرها، ومدى اتفاق بقية النحويين معه فيها، يشير إلى أنّ بدايات العناية العلميّة النحوية المتخصّصة بهذا النوع من التجاذب بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب كانت حاضرة في أذهان العلماء الأوائل وهم ينقلون أقوال المفسّرين وشرّاح النصوص.

---

(١) انظر: تفسير الطبري ٢٣٣/٢، وتفسير ابن كثير ١٢٤/١ .
(٢) تفسير الطبري ٢٣٤/٢ .
(٣) البحر المحيط ٤٧٠/١.
(٤) معاني القرآن ٣٦٢/٢ .

ثم تتابعت العناية بهذا الموضوع بطريقة الإشارة الإلماحية عندالمبرّد[١]، ثم الزجاج[٢]، ثم الزجاجي[٣]، ثم جاء الفارسي فأفرد لبعض متعلقات هذا التجاذب مسألةً من مسائل كتابه (البغداديات)[٤]، ثمّ وقف ابن جني عنده في أكثر من كتاب وقفاتٍ متعدّدة زادت في إيضاحه، وأثبتَتْ بالدليل والمثال حضورَه القديم في أذهان النحويّين[٥].

وبعد هؤلاء جميعًا انتقلت الفكرة الناضجة إلى واقع تطبيقي عند عدد من النحويين المدققين، كأبي حيّان الأندلسي في (البحر المحيط)،وتلميذه السمين الحلبي في (الدُرّ المصون)، فقد جعلاها أمام أعينهما وهما يتأمّلان كتب التفسير، ويراجعان أقوال المفسرين فيها. وأمثلة ذلك عندهما ظاهرة بجلاء في بقية هذا القسم، وفي القسم الثاني من هذه الدراسة.

المبحث الثالث :موقف النحويين منها:

وقف النحويون الأوائل من مخالفة محصول المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية موقفَ قبولِ المعنى على ما هو عليه، ما دام صحيحًا موافقًا للمراد منه، والتوسع في تصحيح الوضع الإعرابي؛ لإدخاله فيما يتفق ومقتضيات الصناعة النحوية.

ولم تقف هذه الدراسة، فيما رَجَعَت إليه، على من خالف من النحويين البصريين والكوفيين هذا الموقف.

وقد جاءت ملامح هذا القبول عندهم على صورٍ متعدّدة، يمكن بيانها في التفصيل الآتي:

أ- الإشارة إلى القبول نظريًا :

من النحويين من أشار ابتداءً إلى وجود هذه المخالفة في تفسير النصوص، وأكّد على ضرورة تقبّلها، وضرب لذلك الأمثلة والشواهد.

---

(١) انظر: الكامل ٥٢/١، ٥٦ ، ٧٠٦/٢.
(٢) انظر: معاني القرآن ٢٥٣/٩٨،٤/٣.
(٣) انظر: اللامات ٥٨ .
(٤) ص ٥٥٣ .
(٥) انظر: الخصائص ٢٧٩/١، ٢٥٥/٣-٢٥٧، ٢٦٠، ٢٦٣، والمنصف ١٣٠/١-١٣٢، وسر الصناعة ٢٥٤/١، وانظر: الخزانة ٣٠٩/١٠ نقلاً عن كتابه إعراب الحماسة .

ومن أكثر العلماء عناية بهذا الملمح من ملامح القبول ابنُ جني، الذي أفرد للحديث عنه أبوابًا في سفره القيّم: (الخصائص)، هي: (باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى)[١]، و(باب في تجاذب المعاني والإعراب)[٢]، و(باب في التفسير على المعنى دون اللفظ)[٣].

وقد وردت إشارات ابن جني وغيره من النحويين المعنييّن بإظهار هذا الموضوع بصياغات علميّة محكمة، تشبه القواعد في هذا الباب، ومن ذلك:

١- قول ابن جني[٤]: "وإنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق تقدير الإعراب".

٢- وقوله[٥]: "وذلك أنّك تجد في كثير من المنثور والمنظوم والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه. فمتى اعتورا كلامًا ما أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب".

٣- وقوله[٦]: "وليس يمتنع أن يكون تفسير المعنى مخالفًا لتقدير الإعراب".

٤- وقوله[٧]: "ولا يستنكر أن يكون وضع الإعراب مخالفاً مخالفاً لمحصول المعنى".

٥- قول السمين الحلبي[٨]: "يُغْتفر في الأمور التقديرية ما لايُغْتفر في اللفظية، ولاسيّما إذا كان الكلام جاريًا مجرى تفسير المعنى".

٦- وقوله[١]: "لا يلزمُ أن يعطى الأمر التقديري حكمَ الشَّيء الشَّيء الظاهر من كل وجه".

---

(١) الخصائص ٢٧٩/١.
(٢) الخصائص ٢٥٥/٣.
(٣) الخصائص ٢٦٠/٣.
(٤) الخصائص ٢٨٤/١.
(٥) الخصائص ٢٥٧/٣.
(٦) المنصف ١٣٠/١.
(٧) الخزانة ٣٠٩/١٠، نقلاً عن كتابه إعراب الحماسة.
(٨) الدر المصون ٣٦٢/٥.

ب-بيان أثره في فهم النص **النحوي:**

دعا بعضُ النحويين إلى العناية بهذا الموضوع، وأعني به عموم الانتباه إلى وجود هذه المخالفة بين قصد بيان المعنى وقصد بيان تقدير الإعراب، وأظهروا أهميّته من خلال بيان أثره الحسن في فهم النص النحوي عند أئمة النحو، والأثر السيّئ للجهل به والغفلة عنه.

كما أكّدوا على أهميته من خلال تطبيق ذلك عمليًا فيما ظاهره التعارض أو مخالفةُ التقدير الإعرابي من النصوص النحوية عند بعض العلماء الأوائل.

ومن ذلك ما أوضحه ابن جني عند حديثه عن هذا الموضوع في (المنصف)[٢]مِن أنّ سيبويه مثلاً كثيرًا ما يمثّل في كتابه على المعنى، فيتخيّل مَن لا خبرة له به أنّه جاء بتقدير الإعراب، فيعجل ويَحْمِل رأيه في التقدير الإعرابي على كلام سيبويه وهو لا يدري أنّ سيبويه كان يقصد تفسير المعنى، فيكون مخطئًا وعنده أنّه مصيب، فإذا نوزع في ذلك قال: هكذا قال سيبويه وغيره.

قال ابن جني بعد هذا الإيضاح مباشرة[٣]: "وإذا تفطّنت لهذا في (الكتاب) وجدتَه كثيرًا، وأكثر ما يستعمله في المنصوبات في صدر الكتاب؛ لأنّه موضع مُشْكِل، وقلّما يُهتدى إليه".

وقد تفطّن لشيء من هذا عند سيبويه وغيره ابنُ جني نفسُه وابنُ هشام، أمّا ابن جني فأورد مثالين لوجود ذلك عند سيبويه في معرض كلامه الداعي فيه إلى العناية بهذا الموضوع، فقال[٤]: "فمن ذلك قول سيبويه في بعض ألفاظه: (حتى الناصبة للفعل)[٥]، يعني في نحو قولنا: اتّقِ الله حتى يُدخلَك الجنة. فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتَدّها في

(١) الدر المصون ٦٦/٦.
(٢) ١٣١-١٣٢، بتصرف يسير .
(٣) المنصف ١٣٢.
(٤) الخصائص ٢٦٠/٣-٢٦١.
(٥) انظر: الكتاب ١٦/٣، وفيه قوله: "هذا باب حتى: اعلم أنّ (حتى) تنصب على وجهين)، وأظن ابن جني يقصد هذا الموضع ، والكتاب ١٧/٣-١٨، وفيهما قوله: " فحتّى صارت ههنا بمنزلة إذا وما أشبهها من حروف الإبتداء؛ لأنّها لم تجئ على معنى إلى أن، ولا معنى كي، فخرجت من حروف النّصب".

جملة الحروف الناصبة للفعل، وإنّما النصب بعدها بأنْ مضمرة. وإنما جاز أن يُتَسَمّح بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت في اللفظ كالخلف له، والعوض منه، وإنما هي في الحقيقة جارة لا ناصبة.

ومنه قوله أيضاً في قول الشاعر(١):

أنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

إن (فَجارِ) معدولة عن الفَجَرة(٢). وإنّما غرَضُه أنّها معدولة عن (فَجَرة) معرفةً عَلَمًا. على ذا يدل هذا الموضع من (الكتاب). ويقوّيه ورود (بَرّة) معه في البيت، وهي، كما ترى، عَلَم. لكنه فسّره على المعنى دون اللفظ".

فقول سيبويه: "إن (فَجارِ) معدولة عن الفَجَرة" تفسير معنى لم يقصد به بيان التقدير الصناعي النحوي لهذه الكلمة.

ومن الأمثلة التي أوردها ابن جني في تفسير معنى المأثور اللغوي قوله(٣): "ومنه قولهم: (أهلَك والليلَ)، فإذا فسروه قالوا: أراد: الحق أهلَك قبلَ الليل(٤). وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب؛ فإنه على: الحق أهلَك وسابق الليلَ".

ومنها الأمثلة الأربعة المتتابعة في قوله(٥): "ومن ذلك قولهم في قول العرب: (كلُّ رَجُلٍ وصنعتُه)، و(أنتَ وشأنُك): معناه: أنت مع شأنك، وكل رجل مع صنعته، فهذا يوهم من أمَمٍ أنّ الثاني خَبَرٌ عن الأول، كما أنّه إذا قال: أنت مع شأنك، فإنّ قوله: (مع شأنك) خَبَرٌ عن (أنت). وليس الأمر كذلك، بل لعمري إنّ المعنى عليه، غير أنّ تقدير الأعراب على غيره، وإنما (شأنُك) معطوف على (أنت)، والخبر

(١) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ٥٥، وهو له في الكتاب ٢٧٤/٣، وانظر: الخزانة ٣٢٧/٦ .

(٢) انظر: الكتاب ٢٧٤/٣ .

(٣) الخصائص ٢٦١/٣، وانظر: ٢٧٩/١، والمنصف ١٣١/١ .

(٤) انظر: الكتاب ٢٧٥/١، وعبارة سيبويه فيه: (ومثل ذلك: أهلَك والليلَ، كأنه قال: بادر أهلَك قبل الليل) .

(٥) الخصائص ٢٨٣/١.

محذوف للحمل على المعنى، فكأنه قال: كلُّ رجلٍ وصنعتُه مقرونان، وأنت وشأنُك مصطحبان ....

ومن ذلك قولهم: (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ)، ألا تراهم يقولون في معناه: إنْ فعلت فأنت ظالم، فهذا ربّما أوْهَمَ أنّ (أنت ظالم) جوابٌ مُقدّم، ومعاذ الله أن يُقدّم جواب الشرط عليه، وإنما قوله: (أنت ظالم) دالّ على الجواب وسادّ مسدّه، فأما أن يكون هو الجواب فلا.

ومن ذلك قولهم في عليك زيداً: إن معناه: خُذْ زيداً، وهو لعمري كذلك، إلا أنّ (زيداً) الآن إنّما هو منصوب بنفس (عليك) من حيث كان اسماً لفعل مُتَعَدٍّ، لا أنه منصوب بـ(خُذْ)".

وأمّا ابن هشام فاتّجه إلى الجانب التطبيقي في رفع ما ظاهره التعارض في كلام سيبويه، لمّا أوضح أنّ سيبويه قصد المعنى في بعض أمثلته وتراكيبه ولم يقصد الوضع الإعرابي، فقال بعدما قرّر أنّ من شروط الحذف المقبول أنْ لا يؤدي الحذفُ إلى اختصار المختصَر، فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنّ اسم الفعل اختصار للفعل[1]: "وأما قول سيبويه في (زيداً فاقتله)[2] وفي (شأنك والحجَّ)[3] وقوله[4]:

يا أيُّها المائحُ دَلْوِي دُونَكا

إنّ التقدير: عليك زيداً، وعليك الحجّ، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير خُذْ دلوي، والزم زيداً، والزم الحج".

وهذا يدلّ على أنّ بعض أقوال النحويين الأوائل التي يفسّرون بها الشواهد المسموعة تُوهم القصد الإعرابي عندهم، وهي في الحقيقة تفسيرٌ للمعنى، ولذلك ليس كل ما يُفسّر به معنى اللفظ صالحًا لأنْ يُعتدّ به في تقدير الإعراب.

---

(١) المغني ٦٠٩ .
(٢) انظر: الكتاب ١٣٨/١.
(٣) انظر: الكتاب ٢٧٤/١.
(٤) ليس البيت في الكتاب، وإن كان ظاهر كلام ابن هشام أنه فيه. والبيت لراجز جاهلي من بني أسيِّد بن عمرو بن تميم، انظر: الخزانة ٢٠٣/٦ .

ويدخل في جانب العناية بهذا الموضوع بيان الأثر السيئ للجهل به والغفلة عنه، وفي ذلك يتحدث ابنُ جني قائلاً[1]: "باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى، هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة. وذلك كقولهم في تفسير قولنا: (أهلكَ والليلَ) معناه: الحق أهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك مَن لا دربة له إلى أن يقول: أهلك والليلِ، فيجرّه، وإنما تقديره: الحق أهلك وسابق الليلَ. وكذلك قولنا: زيدٌ قام: ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة، كما أنه فاعل في المعنى. وكذلك تفسير معنى قولنا: سرني قيامُ هذا وقعودُ ذاك، بأنّه سرّني أنْ قام هذا وأنْ قعد ذاك، ربما اعتُقد في (هذا) و(ذاك) أنّهما في موضع رفع لأنّهما فاعلان في المعنى".

ج-التطبيق العَملي في تفسير القرآن:

لمّا تَقَبّل النحويّون أنْ يكون التفسير الصحيح للمعنى مخالفًا لمقتضى الصنعة الإعرابية طبّقوا ذلك عَمليًا وهم يتأمّلون أقوال المفسّرين في تفسير آيات الذكر الحكيم، وكانت بداية هذا التطبيق العَمليّ، كما مرّ[2]، في أزمان مبكّرة جدًا، وقد خُصّص القسم الثاني من هذه الدراسة لعرض الأمثلة الكثيرة على هذا التطبيق. لكن تحسن هنا الإشارة السريعة إلى أبرز ما ظهر من أنواع هذا التطبيق العَملي لهذا الموضوع عند النحويين في قراءاتهم تفسيرَ القرآن، فمن أنواع ذلك التطبيق:

١- إيراد القول التفسيري ثم التنبيه على أنّه تفسير للمعنى، أو أنّه ينبغي أن يكون كذلك، وأنّه مخالف لمقتضى الصناعة النحوية، مع بيان وجه المخالفة أحيانًا، أو السكوت عنه لظهوره، فمن أمثلة المبيّن وجهُ المخالفة فيه ما فسّر به الرازي[3] {**جَعَلَ**} في قول الله تعالى: ﴿ **جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ** ﴾ [المائدة٩٧] أنّه بمعنى (بيّن). وقد

(١) الخصائص ٢٧٩/١.
(٢) في المبحث الثاني.
(٣) تفسير الرازي ٤٣٩/٤.

أورد أبو حيّان قول الرازي ثم قال[1]: "وينبغي أن يُحمل هذا على تفسير المعنى؛ إذْ لم يُنقل (جعل) مرادفة لهذا المعنى، لكنه من حيث التصيير يلزم منه التبيين والحكم".

ومن أمثلة المسكوت عن بيان وجه المخالفة فيه ما فسّر به أبو البقاء العكبري قول الله تعالى: ﴿ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ﴾ [الطلاق١] بقوله[2]: "لِعِدَّتِهِنَّ، أي: عند أول ما يُعْتَدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُل الطُّهْر"، وقد عقّب السمين الحلبي على هذا التفسير بقوله[3]: "وهذا منه تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعرابٍ".

٢- التماس العذر لصاحب التفسير المخالفِ للصنعة الإعرابية بالتنبيه إلى أنّه قصد بيان المعنى ولم يقصد التقدير الإعرابي، أو أنّ قوله يحتمل قصد بيان المعنى، وفي هذا الجانب صورتان:

إحداهما: الانتصار للمفسِّر الذي رَدّ النحويون تفسيرَه، والاعتذار له بأنّه قَصَدَ تفسير المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي بحسب ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهذا كثيرٌ عند السمين الحلبيّ في (الدُرّ المصون). ومثال ذلك انتصاره لأبن عطية من أبي حيان في تفسيره قول الله تعالى: ﴿ قُلْ أَنفِقُوا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ ۖ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَاسِقِينَ ﴾ [التوبة٥٣] لمّا قال ابن عطيَّة[4]: "هذا أمرٌ في ضمنه جزاءٌ، والتقدير: إنْ تنفقوا لن يُتقبَّل منكم. وأمَّا إذا عَرِي الأمرُ من الجواب فليس يصحبُه تضمُّنُ الشَّرط"، ثمّ تعقّبه أبو حيّان بقوله[5]: "ويقَدْح في هذا التَّخريج أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط، كان الجواب كجواب الشرط، فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: فلن يتقبل

(١) البحر المحيط ٢٨/٤، وانظر: الدر المصون ٤٣١/٤ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢ .
(٣) الدُرّ المصون ٣٥٢/١٠ .
(٤) المحرر الوجيز ٥٢٣/٦ .
(٥) البحر المحيط ٤٥/٥ .

(بالفاء)؛ لأنَّ (لَنْ) لا تقعُ جواباً للشَّرط إلاَّ بالفاء، فكذلك ما ضُمِّنَ معناه. ألا ترى جزمه الجواب، في قوله" اقصد زيداً يُحْسِنْ إليكَ" .

ثم انتصر السمين الحلبي لأبن عطية بهذا التوجيه لمّا قال[١]: "إنَّما أراد أبو محمد[٢] تفسير المعنى، وإلا فلا يَجهلُ مثلَ هذه الواضحات". وقد استعمل السمينُ الحلبي هذا التوجيه للانتصار للزمخشري وابن عطيّة من شيخه أبي حيّان، وذلك في مواضع كثيرة مبثوثة في ثنايا (الدُرّ المصون)، منها رفع التعارض الذي ظهر من كلامهما لمّا فسّرا قول الله تعالى: ﴿ **وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمْ لَعِبًا وَلَهْوًا وَغَرَّتْهُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا** ﴾ [الأنعام٧٠] عدّة تفسيرات، منها ما ظهر لأبي حيّان[٣] منه أنّهما جعلا {**لَعِبًا وَلَهْوًا**} المفعولَ الأول للفعل {**اتَّخَذُوا**}، و{**دِينَهُمْ**} المفعول الثاني، إذ قال الزمخشري[٤]: "أو اتخذوا ما هو لَعِبٌ ولَهو من عبادة الأصنام دِيناً لهم"، وقال ابن عطية[٥]: "وأضاف الدين إليهم على على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو دينًا".

غيرَ أنّ السمين الحلبي انتصر لهما من شيخه ودافع عنهما وأثنى عليهما بقوله: "وهذا الذي ذَكَرَاهُ إنما ذَكَرَاهُ تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يجعلان النكرة مَفْعُولاً أوَّل ، والمعرفة مفعولاً ثانيًا من غير داعية إلى ذلك، مع أنّهما من أكابر أهْلِ هذا اللسان؟"

الصورة الأخرى: إيرادُ احتمالٍ للمفسّر بأنّه ربّما قصد في كلامه تفسيرَ المعنى، ولم يقصد التقدير الإعرابي بحسب ما تقتضيه الصناعة النحوية، وهذا كثيرٌ عند أبي حيّان في (البحر المحيط). ومثال ذلك التفصيلُ الذي ذكره في تعقيبه على ابن عطية في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ**

(١) الدُرّ المصون ٦٦/٦ .
(٢) يعني أبا عطية .
(٣) البحر المحيط ١٥٩/٤.
(٤) الكشاف ١٠/٢ .
(٥) المحرر الوجيز ٧٥/٦ .

﴿ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلۡعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلۡبَادِ ﴾ [الحج ٢٥] لمّا قال ابن عطية[١]: "والمعنى: الذي جعلناه للناس قِبلةً أو متعبدًا". قال أبو حيّان[٢]: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلاّ إنْ كان أراد تفسيرَ المعنى لا الإعراب فيسوغ؛ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير".

٣- ردُّ توجيهات العلماء النحوية وتقديراتهم الإعرابية عند ضعفِ حملها على قصد تفسير المعنى، أي عند ظهور قصد التقدير الإعرابي المخالف لقواعد الصنعة النحوية فيها، فبعد أن يظهر للنحوي أنّه لا يوجد احتمال قصد تفسير المعنى في قول المفسّر أو المعرب فإنه يحكّم في قولِه الصناعة النحوية فيردّه لمخالفته قواعدها. ومثال ذلك تعقيب السمين الحلبي على تقدير الإعراب عند العكبري في قول الله تعالى: ﴿ قُلۡ ءَأَنتُمۡ أَعۡلَمُ أَمِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة١٤٠] قال أبو البقاء[٣]: "(أم الله): مبتدأ، والخبر محذوف، أي: أم الله أعلم، و(أمْ) هنا متصلة، أي : ربكم أعلم". قال السمين الحلبي[٤]: "وفيه نظر؛ لأنه إذا قدّر له خبراً صناعياً صار جملة، و(أمْ) المتصلة لا تعطِف الجملة، بل المفرد وما فيه معناه، وليس قول أبي البقاء بتفسير معنى فيغتفر له ذلك، بل تفسير إعراب".

د-تتميم القبول بتصحيح التقدير الإعرابي:

المتأمّل في الأقوال السابقة[٥] للنحويين الذين التفتوا إلى هذا الموضوع وتطبيقاتهم له، وفي غيرها يجد أنّ قضية تصحيح الإعراب ليتّسقَ مع مقتضى المعنى ويكونَ معه على سمت واحد قضيّةٌ واضحة، وأسلوبٌ مطبّق عمليًّا عندهم.

(١) المحرر الوجيز ٢٥٤/١٠ .
(٢) البحر المحيط ٣٣٦/٦.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٢٣/١.
(٤) الدر المصون ١٤٧/٢.
(٥) في فقرة (أ) من هذا المبحث .

ومن أمثلة ذلك ما ورد عند الطبري[1]في تفسير قول الله تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق٨،٩] أنّ المعنى: إنّه على رجعه يوم تبلى السرائر لقادر. قال ابن جني في تعقيبه على هذا التفسير[2]: "فإن حملته في الإعراب على هذا كان خطأ؛ لفصلك بين الظرف الذي هو (يوم تبلى) وبين ما هو مُعَلَّقٌ به من المصدر الذي هو الرجع، والظرف من صلته، والفصل بين الصلة والموصول الأجنبي أمرٌ لا يجوز. فإذا كان المعنى مقتضيًا له والإعراب مانعًا منه، احتلت له، بأن تضمر ناصبًا يتناول الظرف، ويكون المصدر الملفوظ به دالاً على ذلك الفعل، حتى كأنه قال فيما بعد: يرجعه يوم تبلى السرائر".

وهذه الطريقة في الارتياح لتصحيح الإعراب أو الاحتيال له، كما عبّر ابن جني في النص السابق، إحدى صور ما كان البصريون الأوائل يسمّونه (التبيين)[3] أو (الإبانة)[4]، وهو أنْ تجعل الظرف أو الجار والمجرور متعلّقًا بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدّره في الصلة المتأخرة عنه، بل تضمر له في التقدير الإعرابي ما يتعلّق به[5].

ومن الارتياح لتصحيح الإعراب وجعلِه متّسقًا مع تفسير المعنى الصحيح المنقول عن المفسّرين حَمْلُ قول المفسّر على التضمين إذا كان ممكنًا، ومنه قول المفسّرين في قول الله تعالى: ﴿ فَلَمَّآ أَحَسَّ

(١) تفسيره ٣٠٠/٢٤.
(٢) الخصائص ٢٥٥/٣-٢٥٦، وانظر: التبيان في إعراب القرآن ١٢٨١/٢، والبحر المحيط ٤٥/٨ .
(٣) انظر في مصطلح التبيين بهذا المعنى: الكتاب ٢٥٩/١، ٣١٢، والكامل ٥٢/١، ٥٦، ٩٨/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٩٨/٣، واللامات للزجاجي ٥٨، وكتاب الشعر للفارسي ٢١، ١٠١، ٢٩٦، ٣٠٢، ٣١٧، ٣٦٠، ٣٨٣، ٤١١، والبغداديات ٥٥٣، والمنصف ١٣٠/١، وأمالي ابن الشجري ٣٠٠/١ .
(٤) انظر: البغداديات ٥٥٧ .
(٥) انظر: المنصف ١٣١/١ .

عِيسَىٰ مِنۡهُمُ ٱلۡكُفۡرَ قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ ﴾ [آل عمران٥٢]: إنّ المعنى: من أنصاري مع الله[١]. قال ابن جنّي في تقريب هذا المعنى للتقدير الإعرابي بعدما نفى أنّ (إلى) في اللغة تكون بمعنى (مع)[٢]: "وإنما جاز هذا التفسير في هذا الموضع؛ لأنّ النبي إذا كان له أنصار فقد انضمّوا في نصرته إلى الله، فكأنه قال: من أنصاري منضمّين إلى الله؛ كما تقول: زيد إلى خَير، وإلى دَعَة وستر، أي آوٍ إلى هذه الأشياء ومنضمّ إليها. فإذا انضم إلى الله فهو معه لا محالة. فعلى هذا فسّر المفسّرون هذا الموضع".

وبعد عرض أبرز ملامح القبول عند النحويين تجدر الإشارة إلى أنّهم وهم يتقبّلون هذا التجاذب بين المعنى والصنعة النحوية أو التصريفية، ويُعنون به، ويبيّنون أثره في فهم النص، ويبذلون الجهد في تقريب التقدير الإعرابي للتفسير المعنوي للنص، لا يعدّون تفسير المعنى أصلاً علميًّا يُعتمد عليه في القياس في الدرس النحوي أو الصرفي، أو دليلاً يُحتج به في مسالة نحوية أو صرفية.

يدلُّ على هذا ويؤكده تلك التنبيهات والاحترازات التي يذكرها مَن عُني بهذا الموضوع من النحويين، كقول السمين الحلبي[٣] في قول الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلۡقُرۡءَانَ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ﴾ [النمل٦] : "وقولُ من قال: إنَّ أصله (تُلْقَنُ) بالنون[٤] تفسيرُ معنى ، فلا يتعلّقْ به مُتَعلّقٌ بأن النون أبدِلت حرفَ عِلَّة".

المبحث الرابع:طريقة المفسّرين في تفسير المعنى :

النـاظر فـي المواضـع التـي تجـاذب فيهـا تفسـير المعنـى وتقـدير الإعراب في تفسير القرآن، وبخاصة ما أثبت منها في القسم الثاني من

(١) انظر: تفسير الطبري ٤٣٦/٥، وهو تفسير الكوفيين. انظر: معاني القرآن للفراء ٢١٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤١٦/١.
(٢) الخصائص ٢٦٣/٣، وانظر ٣٠٧/٢ .
(٣) الدر المصون ٥٧٢/٨ .
(٤) القول للبغوي في تفسيره ٥٣/٧، وانظر: البحر المحيط ٥٣/٧ .

هذه الدراسة، يجد أنّها قد أتت عند المفسّرين على طرق مختلفة، من أبرزها وأكثرها استعمالاً طريقتان:

إحداهما: أن يكون قصد تفسير المعنى لا الإعراب واضحًا في كلام المفسّر؛ ولذا فهو يورده في كلامه التفسيريّ بهذا القصد الظاهر، من غير نظرٍ في مدى موافقة تفسيره لمقتضى الصناعة النحوية، وذلك كأنْ يصرّح بقصد إيراد المعنى أو بيان التقدير المعنوي للنص المفسّر، ومثاله قول ابن عطيّة في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **قَالَ فَعَلْتُهَآ إِذًا وَأَنَا۠ مِنَ ٱلضَّآلِّينَ** ﴾ [الشعراء٢٠] حيث قال(١): "(إذن) صلة في الكلام وكأنّها بمعنى: حينئذ". فالواضح من هذا السياق أنّ ابن عطيّة يقصد تفسير المعنى؛ لأنّه قال: (وكأنّها بمعنى)، وهذا هو الذي فهمه أبو حيّان فقال(٢): " وقوله: (وكأنّها بمعنى: حينئذ)، ينبغي أن يُجعل قوله تفسيرَ معنى؛ إذْ لا يذهب أحد إلى أنّ (إذن) ترادف من حيث الإعراب (حينئذ) ".

والطريقة الثانية: عرض تفسير المعنى بأسلوبٍ يوهم قصدَ بيان التقدير الإعرابي، وهذه الطريقة أكثر من الأولى، وكثرتها أحد أبرز الأسباب التي دعت العلماء، فيما يظهر، إلى الوقوف عند هذا الموضوع والعناية به؛ للتمييز بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب عند المفسّرين.

ولهذه الطريقة صور، من أظهرها صورتان، هما:

١- أنْ يستعمل المفسر في سياق تفسيره المعنى المصطلحَ الإعرابي بمعناه العام، ممّا يوهم أنّه يقصد المصطلح العلمي الصناعي، ومثال ذلك ما أورده الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِىَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ** ﴾ [الأعراف١٠٨] [الشعراء٣٣]

(١) المحرر الوجيز ٣٦/٥ .
(٢) البحر المحيط ١٠/٧، وانظر: الدر المصون ٢٥/٨ .

حيث قال[1]: "فإن قلتَ: بِمَ تَعَلّقَ **{للناظرين}**؟ قلتُ: يتعلّقُ بـ**{بيضاء}**، والمعنى : فإذا هي بيضاء للنَّظَّارة، ولا تكون بيضاء للنَّظَّارةِ إلا إذا كان بياضها بياضاً عجيباً خارجاً عن العادةِ، يجتمعُ النَّاس للنَّظر إليه كما يجتمع النَّظَّارة للعجائب". فالزمخشري هنا يقصد بالتعلق، وهو مصطلح نحوي، معناه العام، وهذا ما دعا السمين الحلبي إلى الإشارة إلى ذلك بقوله[2]: "وهذا الذي ذكره الزمخشريُّ تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يريدُ تفسير الإعراب! وإنَّما أراد التعلُّق المعنويُّ لا الصّناعي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلق بهذا الكلام، أي إنَّهُ من تتمَّةِ المعنى له".

٢- أن يخلط المفسّر بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب في سياق واحد، مما يورث لبسًا في ذهن المتأمّل، فيظهر عنده وقوعُ المفسّر بالتعارض في كلامه، ومثال ذلك قول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴾ [ص٧٠] لمّا قال[3]: "وقرئ: {**إنّما**}[4] بالكسر على الحكاية، أي إلا هذا القول وهو أنْ أقولَ لكم: إنَّمَا أنَا نذيرٌ مبينٌ ولا أدَّعِي شيئاً آخَرَ". وقد أشكل هذا الكلام على أبي حيّان، وظهر له منه أنّ الزمخشري وقع بهذا التخريج في التعارض فقال[5]: "وفي تخريجه تعارض؛ لأنّه قال: (إلا هذا)، فظاهرُه الجملةُ التي هي (إنما أنَا نذيرٌ مبين)، ثم قال: (وهو أن أقول: لكم إني نذير)، فالقائم مقام الفاعل هو (أن أقول لكم)، و(إنِّي) وما بعده في موضع نصب، وعلى قوله: (إلاّ هذا القول) يكون في موضع رفع فتَعَارَضَا". لكنّ السمين الحلبي نظر إلى هذا التخريج بعين التفريق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب،ولو كانا مدموجين في سياق واحد، فقال رافعًا شبهة التعارض عند الزمخشري[6]: "ولا تعارض البتة؛ لأنه تفسير معنى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعراب، فلا

(١) الكشاف ٨٠/٢ .
(٢) الدر المصون ٤٠٧/٥.
(٣) الكشاف ٣٣٤/٣.
(٤) القراءة بكسر همزة {إنّما} لأبي جعفر، انظر: المحتسب ٢٣٤/٢ .
(٥) البحر المحيط ٣٩١/٧.
(٦) الدر المصون ٣٩٧/٩ .

تعـــــــــــــــــــــــــــارض".
وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ هذا النوع من الخَلط كثيرٌ عند الزمخشري، وهو كما سيظهر في القسم الثاني من هذه الدراسة أحد مجالات متابعة أبي حيّان له، ثمّ دفاع السمين الحلبي عنه وانتصاره له من شيخه أبي حيّان.

بل إنّ الحلبيّ ربّما تنبه لهذا عند الزمخشري ابتداءً، أي دون أن يقف عنده أبو حيّان، ومن ذلك تنبّهه لقول الزمخشري في تفسير قول الله تعالى: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖ ﴾ [هود٥٤] لمّا قال الزمخشري[1]: "{اعْتراكَ} مفعول {نَقُول}، و{إلا} لغوٌ، أي: ما نقُولُ إلاّ قولَنا: اعْتَرَاكَ". فقال الحلبي مبعدًا عنه ما ظاهره التعارض[2]: "يعنى بقوله: (لغوٌ) أنَّهُ استثناءٌ مفرَّغ، وتقديره بعد ذلك تفسيرُ معنى لا إعراب؛ إذ ظاهرُهُ يقتضي أن تكون الجملةُ منصوبةً بمصدرٍ محذوفٍ، ذلك المصدرُ منصوبٌ بـ(تَقُول) هذا الظَّاهر" .

المبحث الخامس :أنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية:

يمكن إيضاح الأنواع العامّة لمخالفة تفسير المعني لمقتضى الصنعة الإعرابية، بعد ضمّ النظائر والمتشابهات في هذه الأنواع بعضها إلى بعض، في الأنواع الثلاثة الآتية:

النوع الأول: مخالفة القاعدة الإعرابية العامة

والمقصود بهذا أنْ يكون تفسير المعنى مخالفًا للأقيسة أو الأنظمة العامّة التي وضَعها النحويّون لضبط البناء المفرد أو المركّب للجملة العربية، أو يؤول إلى مخالفة ذلك، ممّا لم يشتهر الخلاف فيه بينهم، كالقواعد العامة، وأنظمة التقديم والتأخير، أو الحذف والتقدير، أو ضوابط تعلّق بعض الكلام ببعض، أو غيرها. وهذا النوع هو أكثر هذه الأنواع ورودًا في كتب التفسير.

---

(١) الكشاف ٢٢١/٢ .
(٢) الدر المصون ٣٤٣/٦ .

ومن الأمثلة على ذلك: ما نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه فسّر قول الله تعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ** ﴾ [البقرة١٤٣] بقوله[١]: "القبلة في الآية: الكعبة، و(كُنْتَ) بمعنى: أنت، كقوله تعالى: {**كنتم خير أمة**} بمعنى: أنتم". وقد وقف أبو حيّان عند هذا التفسير متأمّلاً، فوجده مخالفًا للقاعدة العامة في زيادة (كان) فقال[٢]: "وهذا من ابن عباس، إنْ صَحَّ، تفسير معنى، لا تفسير إعراب، لأنّه يؤول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد. وإنّما تفسير الإعراب على هذا التقدير، ما نقله النحويّون، أنّ (كان) تكون بمعنى صار، ومَن صار إلى شيء واتّصف به، صَحّ من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه. فإذا قلتَ: صرتَ عالمًا، صَحّ أن تقول: أنتَ عالِمٌ؛ لأنّك تخبر عنه بشيء هو فيه. فتفسير ابن عباسٍ (كنت) بـ(أنت)، هو من هذا القبيل، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب ".

ومثله ما فسّر به القرطبي قول الله تعالى: ﴿ **قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٍ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٍ مِّمَّن مَّعَكَ ۚ وَأُمَمٌ سَنُمَتِّعُهُمْ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴾ [هود٤٨] وهو قوله[٣]: "ارتفعت {**وأُمَمٌ**} على معنى: ويكونُ أمَمٌ". قال أبو حيّان في التنبيه على هذا التفسير[٤]: "فإنْ كان أراد تفسير معنى فحَسن، وإن أراد الإعراب ليس بجيد[٥]؛ لأن هذا ليس من مواضع إضمار يكون".

النوع الثاني: مخالفة الرأي المشهور من آراء النحويين

(١) انظر: البحر المحيط ٥٩٧/١ .
(٢) البحر المحيط ٥٩٧/١، وانظر: الدر المصون ١٥٤/٢ .
(٣) تفسير القرطبي ٤٨/٥ .
(٤) البحر المحيط ٢٣١/٥.
(٥) هكذا في المطبوع بلا فاء، وأظنّ الخطأ من الطباعة .

في هذا النوع يكون تفسير المعنى مخالفًا للرأي الراجح أوالمشهور من آراء النحويين في القاعدة الإعرابية، ومن الأمثلة على ذلك: ما فسّر به الطبري والعكبري والزمخشري وغيرهم قول الله تعالى: ﴿ فَأَثَٰبَكُمۡ غَمَّۢا بِغَمّٖ لِّكَيۡلَا تَحۡزَنُواْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمۡۗ وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ ﴾ [آل عمران١٥٣]، فأمّا الطبري وغيره[١] فذهبوا إلى أنّ المعنى: (غمًّا على غمّ)، وأمّا العكبري[٢]والزمخشري[٣]فذهبا إلى أنّ المعنى: (غمًّا بعد غمّ، وغمًّا متصلاً بغمّ)، وذلك بسبب الاغتمام بما أرجف به من قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجرح، والقتل، وظفر المشركين، وفوت الغنيمة والنصر.

وقد توقّف أبو حيّان عند هذه الأقوال وأوضح ما فيها من مخالفة لمقتضى الصنعة الإعرابية على المشهور من آراء النحويين فقال[٤]: "وقوله ـ يعني الزمخشري ـ : (غمًّا بعد غم) تفسير للمعنى، لا تفسير إعراب؛ لأنّ الباء لا تكون بمعنى (بَعْد)، وإنْ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك. ولذلك قال بعضهم : إنّ المعنى غمًّا على غمّ، فينبغي أن يحمل على تفسير المعنى، وإنْ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك".

ويدخل في هذا النوع من أنواع المخالفة أن يكون تفسير المعنى مخالفًا للرأي البصري فقط، وقد تنبّه لبعض مواضع هذا النوع أبو حيّان أيضًا، وجعل، على سبيل المثال، تفسيرَ ابن عطية صحيحًا من جهة المعنى، ومخالفًا لمذهب البصريين من جهة التقدير الإعرابي، وذلك في تفسير قول الله تعالى: ﴿ تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٍ ۝٩٧ إِذۡ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾ [الشعراء ٩٧،٩٨] حيث فسّره ابن عطية

(١) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٦، وتفسير البغوي ٣٦٢/١، وتفسير ابن كثير ٤١٧/١.
(٢) التبيان في إعراب القرآن ٣٠٢/١ .
(٣) الكشاف ٢٢٣/١.
(٤) البحر المحيط ٩١/٣، وانظر: الدر المصون ٤٤٢/٣ .

بقوله[١]: "أقسموا بالله إن كنّا إلا ضالين في أنْ نعبدكم ونجعلكم سواء مع الله تعالى، الذي هو رب العالمين وخالقهم ومالكهم" . قال أبو حيّان في تعقيبه على هذا التفسير[٢]: "وقوله: (إنْ كنّا إلا ضالين) إنْ أراد تفسير المعنى فهو صحيح، وإنْ أراد أنّ (إنْ) هنا نافية، واللام في (لفي) بمعنى (إلا)، فليس مذهبَ البصريين، وإنّما هو مذهب الكوفيين. ومذهب البصريين في مثل هذا أنّ (إنْ) هي المخفّفة من الثقيلة، وأنّ اللام هي الداخلة للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) التي هي لتأكيد مضمون الجملة" .

النوع الثالث: مخالفة المصطلح الإعرابي

قد يحوي كلامُ المفسّر مصطلحاتٍ نحويةً يكون في إيراده إياها قاصدًا معناها العام، فيجد النحويون المتأمّلون في كلام المفسِّرين حاجة للوقوف عند هذه المصطلحات لتمييز دلالاتها العامة عن دلالاتها الاصطلاحية الخاصة، دفعًا لسوء الفهم، وصيانةً للمصطلح العِلميّ من التغيير، ومن أبرز المصطلحات التي استوقفت النحويين المدققين في أقوال المفسّرين مصطلح (الاعتراض)، حيث توقف عنده أبو حيّان وتلميذه السمين الحلبيّ أكثر من مرة.

ومن الأمثلة على ذلك عند أبي حيّان توقفه عند قول ابن عطية في تفسير قول الله تعالى: ﴿ **وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ** ﴾ [البقرة١٧٧] لمّا قال[٣]: "ويجيء قوله: {**عَلَى حُبِّهِ**} اعتراضاً بليغاً أثناء القول"، حيث قال أبو حيّان[٤]: "فإن كان أراد بالاعتراض المصطلح عليه في النحو فليس كذلك؛ لأن شرط ذلك أن تكون جملة، وأن لا يكون لها محل من الإعراب، وهذه ليست بجملة، ولها محل من الإعراب. وإن أراد

(١) المحرر الوجيز ٦٩/١٢.
(٢) البحر المحيط ٢٥/٧.
(٣) المحرر الوجيز ٣٨٢/١.
(٤) البحر المحيط ٧/٢.

بالاعتراض فصلاً بين المفعولين بالحال فيصحّ، لكنْ فيه إلباس، فكان ينبغي أن يقول فصلاً بليغاً بين أثناء القول" .

ومن أمثلته عند السمين الحلبي تعقيبه على الزمخشري في تفسيره قول الله تعالى﴿ **إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً** ﴾ [المزمل٥]، لمّا قال الزمخشري(١):"وهذه الآيةُ اعتراضٌ". ثم قال: "وأراد بهذا الاعتراض أنَّ ما كُلِّفَهُ مِنْ قيامِ الليلِ مِنْ جُملةِ التكاليفِ الثقيلةِ الصعبةِ التي وَرَدَ بها القرآنُ؛ لأنَّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحةِ والهدوءِ، فلا بُدَّ لِمَنْ أحياه مِنْ مُضادَّةِ لطَبْعِه ومجاهدةٍ لنَفْسِه". قال السمين الحلبي(٢): "يعني بالاعتراضِ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ؛ وذلك أنَّ قولَه: {**إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ**} مطابِقٌ لقولِه: {**قُمِ اللَّيْلَ**} فكأنّه شابَهَ الاعتراضَ من حيث دُخولُه بين هذَيْن المتناسِبَيْن".

* * *

القسم الثاني : القسم التطبيقي :

اخترت لهذا القسم من المواضع التي بين يديّ، بعد إبعاد المكرّر والواضح والمتكلّف، ما يزيد على خمسين موضعًا من مواضع هذه المخالفةِ في تفسير القرآن، حرصت فيها على أن تكون منوّعة من حيث وجهُ المخالفة، والقائلُ بها.

وقد رتّبتُ المواضع المختارة بحسب ترتيب آياتها في القرآن، مبتدئًا القول فيها بذكر الآية محلّ النظر، ثمّ بيان المخالفة بين تفسير المعنى وما تقتضيه الصنعة الإعرابية فيها.

١- قال الله تعالى: ﴿ **وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ** ﴾ [البقرة٥٧].

(١) الكشاف ١٥٢/٤.
(٢) الدر المصون ٥١٧/١٠ .

نُقل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه فسّر {**وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ**} في هذه الآية بأنّه بمعنى: وظلّلنا عليكم بالغمام(١). وقد عقّب على هذا التفسير السمين الحلبي بقوله(٢): "وهذا تفسير معنى لا إعراب؛ لأنّ حذف الجر لا يَنْقَاس".

٢- قال الله تعالى: ﴿ **وَقَالُواْ قُلُوبُنَا غُلْفٌۢ بَل لَّعَنَهُمُ ٱللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَّا يُؤْمِنُونَ** ﴾ [البقرة ٨٨].

روي عن قتادة رحمه الله أنّه ذهب إلى أنّ معنى {**فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ**} هو: فقليل منهم من يؤمن(٣)، وقد ردّ الإمام الطبري(٤) هذا التفسير ووصفه بالفساد؛ لأنّه لو كان كذلك للزم، كما هي القاعدة الإعرابية، رفعُ (قليل).

لكنّ أبا حيّان(٥)صحّح قول قتادة، ورفع عن تفسيره هذا الفسادَ؛ معلّلاً ذلك بأنّ قتادة "إنّما بيّن المعنى وشَرَحَه، ولم يُرد شرح الأعراب فيلزمه ذلك. وإنّما انتصاب {**قَلِيْلاً**} عنده على الحال من الضمير في {**يُؤْمِنُونَ**}، والمعنى عنده: فيؤمنون قوماً قليلاً، أي في حالة قلّة. وهذا معناه: فقليل منهم من يؤمن".

٣- قال الله تعالى: ﴿ **وَٱتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ** ﴾ [البقرة١٠٢].

من المفسّرين من ذهب إلى أنّ المعنى في هذه الآية: واتّبعوا ما كانت تتلو الشياطين(٦). وقد تنبّه السمين الحلبي لما يورثه هذا التفسير من إشكال إعرابي فقال(٧): "لا يريدونَ بذلك أنَّ صلة (ما) محذوفةٌ،

(١) انظر: تفسير الطبري ٧٠٨/١، وتفسير ابن كثير ٩٧/١، واختاره أبو حيّان في البحر المحيط ٣٧٤/١ .
(٢) الدر المصون ٣٦٩/١.
(٣) انظر: تفسير الطبري ٢٣٣/٢، وتفسير ابن كثير ١٢٤/١.
(٤) تفسيره ٢٣٤/٢ .
(٥) البحر المحيط ٤٧٠/١ .
(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٨٣/١، والبحر المحيط ٤٩٤/١ .
(٧) الدُرّ المصون ٢٨/٢ .

وهي (كانَتْ)، و(تتلو) في موضع الخبر، وإنّما قَصَدوا تفسيرَ المعنى، وهو نظيرُ: (كانَ زيدٌ يقوم)، المعنى على الإخبار بقيامِه في الزمن الماضي" .

٤. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا جَعَلْنَا ٱلْقِبْلَةَ ٱلَّتِى كُنتَ عَلَيْهَآ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ** ﴾ [البقرة١٤٣].

نُقِل عن ابن عباس رضي الله عنهما أنّه فسّر هذه الآية بقوله[١]: "القبلة في الآية: الكعبة، و(كُنْتَ) بمعنى: أنت، كقوله تعالى: {**كنتم خير أمة**} بمعنى: أنتم".

وقد تعقّب أبو حيان هذا التفسير بقوله[٢]: "وهذا من ابن عباس، إن صح تفسير معنى، لا تفسير إعراب؛ لأنّه يؤول إلى زيادة (كان) الرافعة للاسم والناصبة للخبر، وهذا لم يذهب إليه أحد.

وإنّما تفسير الإعراب على هذا التقدير، ما نقله النحويّون، أنّ (كان) تكون بمعنى صار، ومَن صار إلى شيء واتّصف به، صَحّ من حيث المعنى نسبة ذلك الشيء إليه. فإذا قلتَ: صرتَ عالمًا، صَحّ أن تقول: أنتَ عالِمٌ؛ لأنّك تخبر عنه بشيء هو فيه. فتفسير ابن عباس (كنت) بـ(أنت)، هو من هذا القبيل، فهو تفسير معنى، لا تفسير إعراب".

٥. قال الله تعالى: ﴿ **وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ** ﴾ [البقرة١٧٠].

جعل أبو البقاء العكبري[٣] تقدير جواب (لو) المحذوف هنا: (أفكانوا يتبعونهم؟).

(١) انظر: البحر المحيط ٥٩٧/١، والدر المصون ١٥٤/٢.
(٢) البحر المحيط ٥٩٧/١، وانظر: الدُرّ المصون ١٥٤/٢.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ١٤٠/١ .

وقد توقّف السمين الحلبي عند هذا التقدير وحمله على تفسير المعنى قائلاً[1]: "وجواب (لو) محذوفٌ، تقديره: (لاَتَّبَعُوهُمْ). وقدّره أبو البَقَاءِ: (أفكَانُوا يَتَّبِعُونَهُمْ؟)، وهي تفسير معنًى؛ لأنّ (لَوْ) لا تُجاب بهمزة الاستفهام".

٦. قال الله تعالى: ﴿ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَـٰمَىٰ وَٱلْمَسَـٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ ﴾ [البقرة١٧٧].

قال ابن عطيّة في تفسير هذه الآية[2]: "ويجيء قوله: {عَلَى حُبِّهِ} اعتراضاً بليغاً أثناء القول".

وقد دقّق أبو حيّان في مفردات الألفاظ التي استعملها ابن عطية في كلامه هذا، فوجد أنّ عبارته تحتاج إلى إيضاح وتنبيه، فقال[3]: "فإن كان أراد بالاعتراض المصطلح عليه في النحو فليس كذلك؛ لأن شرط ذلك أن تكون جملة، وأن لا يكون لها محل من الإعراب، وهذه ليست بجملة، ولها محل من الإعراب. وإن أراد بالاعتراض فصلاً بين المفعولين بالحال فيصحّ، لكنْ فيه إلباس، فكان ينبغي أن يقول فصلاً بليغاً بين أثناء القول" .

٧. قال الله تعالى: ﴿ وَلِتُكْمِلُواْ ٱلْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُواْ ٱللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَىٰكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ [البقرة ١٨٥].

ذهب الزمخشري إلى أنّ الفعل (تكبِّروا) عُدِّي بـ(على) لكونه مضمّنًا معنى الحمد، قال[4]: "كأنّه قيل: ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم".

وقد تأمّل أبو حيّان في هذا التقدير فوجد أنّه لا يتّسق مع كون (على) متعلّقةً بالفعل (تُكبِّروا) فقال[1]: "وقوله: (كأنه قيل: ولتكبروا

(١) الدُرّ المصون ٢٢٨/٢.
(٢) المحرر الوجيز ٣٨٢/١ .
(٣) البحر المحيط ٧/٢.
(٤) الكشاف ١١٤/١ .

الله حامدين على ما هداكم) هو تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ إذ لو كان تفسير إعراب لم تكن (على) متعلقةً بـ(تكبروا) المضمّنة معنى الحمد. إنّما كانت تكون متعلقة بـ(حامدين) التي قدّرها، والتقدير الإعرابي هو أن تقول: كأنه قيل: ولتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم".

٨. قال الله تعالى: ﴿ **وَقَٰتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ ٱلدِّينُ لِلَّهِ ۖ فَإِنِ ٱنتَهَوْا۟ فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ** ﴾ [البقرة ١٩٣].

فسّر الزمخشري آخر هذه الآية بقوله[٢]: "فلا تعتدوا على المنتهين؛ لأن مقاتلة المنتهين عدوان وظلم، فوضع قوله: {**إلا عَلَى الظَّالِمِينَ**} موضع: (على المنتهين)".

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسير، وردّ هذا التقدير من جهة الإعراب، وصحّحه من جهة تفسير المعنى، وإن كان ظاهر كلام الزمخشري يدلّ على أنّه كان يقصد التقدير الإعرابي، فقال أبو حيّان[٣] بعدما ساق قول الزمخشري: "وهذا الذي قاله لا يصح إلاّ على تفسير المعنى، وأما على تفسير الإعراب فلا يصح؛ لأنّ (على المنتهين) ليس مرادفًا لقوله: {**إلا عَلَى الظَّالِمِينَ**}؛ لأنّ نفي العدوان عن المنتهين لا يدلُّ على إثباته على الظالمين إلاّ بالمفهوم، مفهوم الصفة. وفي التركيب القرآني يدل على إثباته على الظالمين بالمنطوق المحصور بالنفي و(إلا)، وفرق بين الدلالتين. ويظهر من كلامه أنه أراد تفسير الإعراب، ألا ترى قوله: (فوضع قوله : {**إلا عَلَى الظَّالِمِينَ**}موضع : على المنتهين)؟ وهذا الوضع إنما يكون في تفسير الإعراب، وليس كذلك؛ لما بيّناه من الفرق بين الدلالتين، ألا ترى فرق ما بين قولك: ما أكرمَ الجاهلَ، وما أكرمَ إلاّ العالمَ؟".

---

(١) البحر المحيط ٥١/٢، وانظر الدر المصون ٢٨٨/٢ .
(٢) الكشاف ١١٩/١ .
(٣) البحر المحيط ٧٧/٢ .

٩. قال الله تعالى: ﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ﴾ [البقرة٢١٣].

لمّا أعرب أبو البقاء العكبري الظرف {**مَعَهُمُ**} في موضع الحال من {**الْكِتَابَ**} جعل التقدير: وأنزل الكتاب شاهدًا لهم ومؤيّدًا(١).

وهذا التقدير من أبي البقاء هو تفسير معنى، وليس تقدير الإعراب، ولا يتّسق معه؛ لخلوّه من معنى الظرفية التي في (مع). ولذلك قال السمين الحلبي وهو يذكر الوجه الثاني من وجهي تعليق{**مَعَهُمُ**}: "أنْ يتعلَّقَ بمحذوفٍ، على أنّه حالٌ من الكتاب، وتكونُ حالاً مُقدّرةً، أي: وأنزل مقدِّرًا مصاحبتَه إياهم، وقدَّره أبو البقاء بقوله: (شَاهِدًا لَهُمْ وَمُؤَيِّدًا). وهذا تفسيرُ معنىً لا إعراب".

١٠. قال الله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ۖ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ ﴾ [البقرة ٢١٧]

فسّر أبو عبيدة معمر بن المثنّى {**قِتَالٍ فِيهِ**}في هذه الآية بقوله(٢): "مجرور بالجوار لما كان بعده {**فيه**} كناية للشهر الحرام".

وقد فهم بعض العلماء من هذا التفسير أن أبا عبيدة يقصد بالجوار المصطلحَ النحويَّ، فغلّطوا الرأيَ وردّوا عليه(٣).

ثم جاء أبو حيّان ففصّل القول، وأشار إلى أنّ قول أبي عبيدة يحتمل تفسير المعنى، وإن كان قد استعمل المصطلح النحوي، فقال(٤): "فإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار الذي اصطلح عليه النحاة، فهو كما قال ابن عطية"، وبيّن وجه الخطأ فيه، ثم قال: "وإن كان أبو عبيدة عنى الخفض على الجوار أنه تابع لمخفوض، فخفضه بكونه جاور مخفوضاً، أي : صار تابعاً له، ولا نعني به المصطلح عليه، جاز

(١) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٧١/١ .
(٢) مجاز القرآن ٧٢/١ .
(٣) انظر: إعراب القرآن للنحاس ٣٠٧/١، والمحرر الوجيز ٢٢٠/٢ .
(٤) البحر المحيط ١٥٤/٢ .

ذلك ولم يكن خطأً، وكان موافقاً لقول الجمهور، إلاّ أنّه أغْمَضَ في العبارة، وألْبَسَ في المصطلح".

١١. قال الله تعالى: ﴿ لَّا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُواْ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُۥ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُۥ ﴾ [البقرة ٢٣٦].

في هذه الآية موضعان:

أحدهما: في نوع (ما) من قوله تعالى: {**مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ**}، إذْ ذهب جامع العلوم الباقولي[١] وأبو البركات الأنباري[٢] إلى جواز أنْ تكون شرطية، والتقدير: (إنْ لم تمسُّوهنّ).

غيرَ أنّ أبا حيّان بعد أنْ اختار أن تكون (ما) هي المصدريّة الظرفيّة الشبيهة بالشرط من جهة المعنى، وأنّها تقتضي التعميم نحو: أصحبك ما دمت لي محسنًا، فالمعنى: كل وقت دوام إحسان، بعد أنْ اختار هذا حمل قول القائلين بشرطيتها على إرادة تفسير المعنى فقال[٣]: "وقال بعضهم: (ما) شرطية، ثمّ قدرها بـ(إنْ)، وأراد بذلك، والله أعلم، تفسير المعنى".

والموضع الآخر: في قوله تعالى: {**عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ**}، إذ أجاز بعض معربي القرآن[٤] أن تكون الجملة حاليّة، والتقدير: على الموسع منكم قدره، وأن يكون صاحب الحال فيها فاعل {**مَتِّعُوهُنَّ**}. ثمّ ذهب أبو البقاء العكبري[٥] إلى أنّ التقدير على هذا الوجه: (بقَدْرِ الوُسْع).

(١) انظر: كشف المشكلات ١٧١/١.
(٢) انظر: البيان في غريب إعراب القرآن ١٦٢/١.
(٣) البحر المحيط ٢٤٠/٢.
(٤) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨٩/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٧٩/١، والبحر المحيط ٢٤٣/٢.
(٥) انظر: التبيان في إعراب القرآن ١٨٩/١.

وقد تعقّب السمين الحلبي[1] أبا البقاء في هذا التقدير، وذكر أنّه إنّما يستقيم إذا كان يقصد تفسير المعنى، أمّا على قصد التقدير الإعرابي فلا يستقيم.

١٢. قال الله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُۥ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]

أجاز الزمخشري[2] أنْ يكون فاعل {**تَبَيَّنَ**} مقدّرًا، وجعل التقدير: (فلمّا تبيّن له ما أشكل عليه)، يعني أمر إحياء الموتى.

وقد وقف أبو حيّان عند هذا التقدير، وحَمَلَه على تفسير المعنى، فقال[3]: "وينبغي أن يحمل على أنه تفسير معنى؛ وتفسير الإعراب أن يقدِّر مضمراً يعود على كيفية الإحياء التي استغربها بعد الموت".

١٣. قال الله تعالى: ﴿ يُؤْتِى ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا ﴾ [البقرة٢٦٩].

قرأ يعقوب البصري: {**وَمَنْ يُؤْتِ**}[4] بكسر التاء مبنيًّا للفاعل. وقد فسّر الزمخشري هذه القراءة بقوله[5]: "بمعنى ومن يؤته اللهُ الحكمة". الحكمة".

قال أبو حيّان في تعقيبه على هذا التفسير[6]: "فإنْ أراد تفسيرَ المعنى فهو صحيح، وإنْ أراد تفسيرَ الإعراب فليس كذلك؛ ليس في {**يُؤْتِ**} ضميرُ نصبٍ حُذِف، بل مفعوله مقدّم بفعل الشرط ، كما تقول : أياً تعط درهماً أعطه درهمًا". يقصد بذلك أنّ {**مَنْ**} الشرطية هي

(١) انظر: الدُرّ المصون ٤٨٨/٢.
(٢) انظر: الكشاف ١٥٨/١ .
(٣) البحر المحيط ٣٠٧/٢ .
(٤) انظر: المحتسب ١٤٣/١، والتلخيص في القراءات الثمان ٢٢٢، والنشر في القراءات العشر ٣٣٥ .
(٥) الكشاف ١٦٣/١ .
(٦) البحر المحيط ٣٣٤/٢، وانظر: الدر المصون ٦٠٥/٢ .

المفعول الأول المقدّم لفعل الشرط{**يُؤْتِ**}، ومفعوله الثاني هو {**الْحِكْمَةَ**}(١).

١٤. قال الله تعالى: ﴿ **لِلْفُقَرَآءِ ٱلَّذِينَ أُحْصِرُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِى ٱلْأَرْضِ** ﴾ [البقرة:٢٧٣]

يجوز في الجار والمجرور: {**فِي سَبِيلِ**} أوجه في الإعراب، منها أنْ يكون متعلّقاً بمحذوف على أنّه حال من ضمير الرفع في: {**أُحْصِرُوا**}، أي: مستقرّين في سبيل الله(٢). وقدَّره أبو البقاء العكبري بقوله(٣): "أي أحصروا مجاهدين".

وهذا التقدير منه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنَّ الجارَّ لا يتعلَّق إلا بالكون المطلق. كما ذكر ذلك السمين الحلبي(٤).

١٥. قال الله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ لَمَآ ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَٰبٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ** ﴾ [آل عمران٨١].

في نوع {**مَا**} في قوله تعالى: {**لَمَا آتَيْتُكُمْ**} أقوال، منها أنّها شرطية، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم {**لَتُؤْمِنُنَّ**} عليه(٥).

وقد أورد الزمخشري هذا الرأي على أنّه أحد الوجهين في{**مَا**} فقال(٦): "و{**مَا**} يحتمل أن تكون المتضمّنة لمعنى الشرط، و{**لَتُؤْمِنُنَّ**} سادٌّ مَسَدَّ جواب الشرط والقسم جميعًا".

وقد وقف أبو حيان، وهو الفَطِن المدقق، عند عبارة الزمخشري الأخيرة، فقال(١): "أمّا قول الزمخشري : (و{**لَتُؤْمِنُنَّ**} سادٌّ مَسَدَّ جواب

(١) انظر: المحتسب ١٤٣/١ .
(٢) انظر: الدُرّ المصون ٦١٨/٢.
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٢٢٢/١ .
(٤) انظر: الدُرّ المصون ٦١٨/٢.
(٥) انظر: البحر المحيط ٥٣٣/٢، والدر المصون ٢٨٤/٣ .
(٦) الكشاف ١٩٨/١ .

جواب الشرط والقسم جميعًا) فقولٌ ظاهرُه مخالف لقول من جعل {**مَا**} شرطية؛ لأنهم نصوا على أن جواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه، اللهم إنْ عنى أنّه من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب يسد مسدهما فيمكن أن يقال، وأمّا من حيث تفسير الإعراب فلا يصحّ؛ لأنّ كلاً منهما، أعني الشرط والقسم، يطلب جوابًا على حدة، ولا يمكن أن يكون هذا محمولاً عليهما؛ لأنّ الشرط يقتضيه على جهة العمل فيه، فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه على جهة التعلق المعنوي به بغير عمل فيه، فلا موضع له من الإعراب. ومحال أن يكون الشيء الواحد له موضع من الإعراب ولا موضع له من الإعراب".

١٦. قال الله تعالى: ﴿ **فِيهِ ءَايَـٰتٌۢ بَيِّنَـٰتٌ مَّقَامُ إِبْرَٰهِيمَ ۖ وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا** ﴾ [آل عمران٩٧].

أعرب الزمخشري {**مَقَامُ**} عطفَ بيانٍ لـ{**آيَاتٌ**}، وجعل جملة {**مَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**} جملةً مستأنفة ابتدائية أو شرطية، أي لا محلّ لها من الإعراب، ثم أورد إشكالاً في إعراب {**مَقَامُ**} عطفَ بيانٍ لـ{**آيَاتٌ**} قال فيه(٢): "فإن قلت : كيف صحّ بيانُ الجماعة بالواحد؟" ثم أجاب عنه بعدة احتمالات منها قوله(٣): "ويجوز أن يُراد: فيه آياتٌ بيناتٌ مقامُ إبراهيمَ وأمْنُ مَنْ دَخَلَه؛ لأنّ الاثنين نوعٌ من الجمع كالثلاثة والأربعة".

وكأنّ الزمخشري فَطِن لما في كلامه هذا من التدافع، فبادر بالتنبيه إلى أنّه إنّما قال ذلك من جهة المعنى، وليس من جهة التقدير الإعرابي، فقال(٤): "فإن قلتَ: كيف أجزتَ أن يكون مقامُ إبراهيم والأمنُ عطفَ بيان للآيات؟ وقولُه: {**وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**} جملةٌ مستأنفةٌ إما ابتدائية وإما شرطية؟ قلتُ: أجزتُ ذلك من حيث المعنى؛ لأن قوله: {**وَمَن دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا**} دلّ على أمْنٍ داخله، فكأنّه قيل: فيه آياتٌ بيّناتٌ، مقامُ إبراهيم، وأمْنُ داخله. ألا ترى أنّك لو قلتَ: فيه آيةٌ

(١) البحر المحيط ٥٣٣/٢، وانظر: الدر المصون ٢٨٧/٣ .
(٢) الكشاف ٢٠٤/١ .
(٣) السابق .
(٤) السابق .

بيّنة، مَنْ دخله كان آمنًا صحّ؛ لأنّه في معنى قولك: فيه آيةٌ بيّنة، أمْنُ مَنْ دخله".

وقد زاد أبو حيّان هذا الاحتزاز من الزمخشري إيضاحًا لمّا قال[1]: "فلا يجعل قوله: (ومن دخله كان آمناً في معنى : وأمن داخله) إلا من حيث تفسير المعنى لا تفسير الإعراب".

١٧. قال الله تعالى: ﴿ **كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ** ﴾ [آل عمران ١١٠]

مهّد الزمخشري لتفسير هذه الآية بالحديث عن الفعل (كان)، فقال[2]: "(كان) عبارة عن وجود الشيء في زمانٍ ماضٍ على سبيل الإبهام، وليس فيه دليلٌ على عَدَمٍ سابقٍ ولا على انقطاعٍ طارئٍ، ومنه قوله تعالى: {**وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**}[النساء:٩٦]، ومنه قوله تعالى: {**كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ**}، كأنه قيل: وجدتم خيرَ أمّة".

وقد التفت أبو حيّان إلى هذا التمهيد، ونظر إليه بعين الصناعة النحوية فوجد أنّ الزمخشري قد تعارضت أقواله فيه، فأشار إلى هذا لمّا قال[3]: "وقوله: (كأنه قيل: وجدتم خير أمة) هذا يعارض قوله: إنها مثل قوله: {**وَكَانَ اللهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**}؛ لأنّ تقديره: وجدتم خير أمة يدلّ على أنّها التامة، وأنّ (خَيْرَ أُمَّةٍ) حال، وقوله: {**وكان الله غفورًا رحيمًا**} لا شكّ أنها هنا الناقصة، فتعارضا".

لكنّ السمين الحلبي فكّ هذا التعارض الواقع في ذهن شيخه أبي حيّان لمّا حمل كلام الزمخشري على تفسير المعنى، فقال[4]: "لا تعارُضَ؛ لأن هذا تفسير معنًى، لا إعراب" .

(١) البحر المحيط ٣/١٠، وانظر: الدر المصون ٣/٣٢٠ .
(٢) الكشاف ١/٢٠٩ .
(٣) البحر المحيط ٣/٣٠ .
(٤) الدر المصون ٣/٣٤٨ .

١٨. قال الله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَن تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ كِتَٰبًا مُّؤَجَّلًا ﴾ [آل عمران١٤٥].

قال الزجاج في تفسير هذه الآية[١]: "المعنى: ما كانت نفس لتموت إلا بإذن الله".

والمتأمّل في هذا التفسير يجد أنّ الزجاج قد قَلَب التقدير الإعرابي؛ إذ قوله تعالى: {لِنفسٍ} هو خبرُ {كان} المقدّم، والمصدر المؤوّل{أَنْ تَمُوْتَ} هو اسمها المؤخر، ولكنّ الزجاج قَلَبَه. وقد حمل أبو حيّان هذا القلب في التقدير الإعرابي عند الزجاج على قصد تفسير المعنى فقال[٢]: "وقدّره الزجاج على المعنى فقال: (وما كانت نفس لتموت)، فجعل ما كان اسمًا خبرًا، وما كان خبرًا اسمًا، ولا يريد بذلك الإعراب، إنّما فسر من جهة المعنى".

١٩. قال الله تعالى: ﴿ فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ [آل عمران١٥٣].

فسّر الطبري والعكبري والزمخشري وغيرهم قوله تعالى: {**فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ**} تفسيرات جاء التقدير الإعرابي فيها مخالفًا للمشهور من آراء النحويين، فأمّا الطبري وغيره[٣] فذهبوا إلى أنّ المعنى: (غمًّا على غمّ)، وأمّا العكبري[٤]والزمخشري[٥]فذهبا إلى أنّ المعنى: (غمًّا بعد غمّ، وغمًّا متصلاً بغمّ)، وذلك بسبب الاغتمام بما أرجف به من قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم، والجرح، والقتل، وظفر المشركين، وفوت الغنيمة والنصر.

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤٧٤/١ .
(٢) البحر المحيط ٧٦/٣، وانظر: الدر المصون ٤١٩/٣ .
(٣) انظر: تفسير الطبري ١٤٩/٦، وتفسير البغوي ٣٦٢/١، وتفسير ابن كثير ٤١٧/١.
(٤) التبيان في إعراب القرآن ٣٠٢/١ .
(٥) الكشاف ٢٢٣/١.

وقد توقّف أبو حيّان عند هذه الأقوال، وأوضح ما فيها من مخالفة للتقدير الإعرابي على المشهور من آراء النحويين فقال[1]: "وقوله - يعني الزمخشري - : (غمًّا بعد غم) تفسير للمعنى، لا تفسير إعراب؛ لأنّ الباء لا تكون بمعنى (بَعْد)، وإنْ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك. ولذلك قال بعضهم : إنّ المعنى غمًّا على غمّ، فينبغي أن يحمل على تفسير المعنى، وإنْ كان بعضهم قد ذهب إلى ذلك".

٢٠. قال الله تعالى: ﴿ **هُمْ دَرَجَٰتٌ عِندَ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِمَا يَعْمَلُونَ** ﴾ [آل عمران١٦٣].

فسّر ابن عباس والحسنُ البصري رضي الله عنهم هذه الآية أنّ المعنى: لكل درجات من الجنة والنار[2].

وقد تفطّن إلى هذا التفسير أبو حيّان فتعقّبه بقوله[3]: " ويُحمل تفسير ابن عباس والحسن أن المعنى: (لكل درجات من الجنة والنار) على تفسير المعنى، لا تفسير اللفظ الإعرابي".

٢١. قال الله تعالى: ﴿ **وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ** ﴾ [آل عمران:١٦٩].

قرأ حُمَيْد بن قَيْس وهشامٌ،بخلاف عنه،: {يَحْسَبَنَّ} بالياء[4]، وأجاز الزمخشري أن يكون فاعل {**يَحْسَبَنَّ**} هو: {**الَّذِينَ قُتِلُوا**} فقال[5]: "ويجوز أن يكون {**الَّذِينَ قُتِلُوا**} فاعلاً، والتقديرُ: ولا يحسبنّهم الذين قتلوا أمواتًا، أي: ولا يَحسَبنَّ الذين قُتلوا أنفسَهم أمواتًا. فإن قلتَ: كيف جاز حذف المفعول الأول؟ قلتُ: هو، في الأصل، مبتدأ، فحُذِف كما حُذف المبتدأ في قوله: {**بَلْ أَحْيَاءٌ**}، أي: هم أحياءٌ؛ لدلالة الكلام عليهما".

---

(١) البحر المحيط ٩١/٣، وانظر: الدر المصون ٤٤٢/٣ .
(٢) انظر: تفسير الطبري ٢١٠/٦ .
(٣) البحر المحيط ١٠٨/٣، وانظر: الدر المصون ٤٧٠/٣ .
(٤) انظر: البحر المحيط ١١٧/٣، واتحاف فضلاء البشر ٤٩٤/١ .
(٥) الكشاف ٢٣٠/١ .

ولم يرتضِ أبو حيّان هذا التوجيه النحوي لهذه القراءة فردّه؛ معلّلاً أنّ هذا التقديرَ يؤدي إلى تقديم الضمير على مفسّره ، وذلك لا يجوز إلا في أبواب محصورةٍ، ليس هذا واحدًا منها[١].

وقد تأمّل السمين الحلبي هذا التوجيه وهذا التعقيب عليه، فوجد أنّ شيخه أبا حيان قد تحمّل على الزمخشري في ردّه هذا التوجيه، فقال مدافعًا عنه[٢]: "وهذا من تحمّلاته عليه، أما قوله: (يؤدي إلى تقديم المضمر ....) إلى آخره، فالزمخشريُّ لم يقدّره صناعةً، بل إيراداً للمعنى المقصود، ولذلك لمّا أراد أن يقدّر الصناعة النحوية قدَّره بلفظ (أنفسهم) المنصوبة وهي المفعول الأول. وأظن الشيخ[٣] يتوهّم أنّها مرفوعة، تأكيداً للضمير في (قُتِلوا)، ولم ينتبه أنّه إنّما قدّرها مفعولاً أول منصوبة".

٢٢. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ عَلِيمًا** ﴾ [النساء٣٩].

جعل ابن عطيّة جملة{**وَمَاذَا عَلَيْهِمْ**} الاستفهامية جوابَ {لو} مقدّمًا عليه، فقال[٤]: "وجواب{**لَوْ**} في قوله: {**مَاذَا**}، فهو جواب مقدّم".

وقد أشار أبو حيّان إلى أنّ هذا الكلام يحتمل معنيين، أحدهما التقدير الإعرابي، والآخر تفسير المعنى، فقال مبينًا الموقف العلميّ من الاحتمالين[٥]: "إن أراد ظاهر هذا الكلام فليس موافقًا لكلام النحويين؛ لأنّ الاستفهام لا يقع جواب (لو)، ولأنّ قولهم: أكرمتُك لو قام زيد، إنْ ثبت أنّه من كلام العرب، حمل على أنّ (أكرمتك) دالٌّ على الجواب، لا جواب كما قالوا في قولهم: أنت ظالم إن فعلت. وإنْ أراد تفسير المعنى فيُمكن ما قاله" .

(١) البحر المحيط ١١٧/٣.
(٢) الدُرّ المصون ٤٨١/٣ .
(٣) يقصد أبا حيّان .
(٤) المحرر الوجيز ١٩٢/٤ .
(٥) البحر المحيط ٢٥٩/٣، وانظر: الدر المصون ٦٨٠/٣ .

٢٣. قال الله تعالى: ﴿ **وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ [النساء٨٣].

ذكر ابن عطية بعض آراء المفسّرين في المستثنى منه في قوله: {**لاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إلا قَلِيلا**}، وكان من بين تلك الآراء أنْ يكون استثناءً من الاتّباع، ثم قال في تقدير ذلك[١]: "أي لاتّبعتم الشيطان كلُّكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتّبعونه فيها".

وقد ظهر لأبي حيّان أنّ في هذا التقدير اضطرابًا من جهة الإعراب، وإن كان من جهة المعنى صحيحًا فقال[٢]: "فسّره في الاستثناء بالمتّبع فيه، فيكون استثناء من المتّبع فيه المحذوف لا من الاتّباع، ويكون استثناء مفرّغًا، والتقدير: لاتّبعتم الشيطانَ في كل شيء إلا قليلاً من الأشياء فلا تتّبعونه فيه. فإنْ كان ابن عطية شرح من حيث المعنى فهو صحيح، لأنّه يلزم من الاستثناء الاتّباع القليل أن يكون المتّبع فيه قليلاً، وإنْ كان شرح من حيث الصناعة النحوية فليس بجيّد، لأنّ قوله: (إلا اتّباعًا قليلاً) لا يرادف (إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها)" .

٢٤. قال الله تعالى: ﴿ **وَيَسْتَفْتُونَكَ فِى ٱلنِّسَآءِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ فِى ٱلْكِتَٰبِ فِى يَتَٰمَى ٱلنِّسَآءِ ٱلَّٰتِى لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ** ﴾ [النساء١٢٧].

فسّر العكبري قوله تعالى: {**يَتَامَى النِّسَاءِ**} بقوله[٣]: "أي: في اليتَامَى مِنْهُنَّ" .

قال السمين الحلبي في تعقيبٍ سريع على هذا التقدير[٤]: "وهذا تَفْسِيرُ معنى لا إعْرَابٍ" .

---

(١) المحرر الوجيز ١١٧/٤ .
(٢) البحر المحيط ٣٢٠/٣، وانظر: الدر المصون ٥٣/٤ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٣٩٤/١ .
(٤) الدُرّ المصون ١٠٤/٤ .

٢٥. قال الله تعالى: ﴿ مُّذَبۡذَبِينَ بَيۡنَ ذَٰلِكَ لَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِ وَلَآ إِلَىٰ هَٰٓؤُلَآءِۚ وَمَن يُضۡلِلِ ٱللَّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُۥ سَبِيلٗا ﴾ [النساء١٤٣].

أعرب العكبري قوله تعالى: {**لا إلَى هَؤُلاءِ**} بقوله[١]: "وموضعُ {**لا إلَى هَؤُلاءِ**} نصبٌ على الحال من الضمير في مذبذبين، أي: يتذبذبون مُتَلَوِّنين".

وفي تعقيب سريع على هذا التقدير قال السمين الحلبي أيضًا[٢]: "وهذا تفسير معنًى لا إعراب"؛ وذلك لأنّ الجار والمجرور لا يتعلقان إلا بالكون المطلق، لا المقيّد.

٢٦. قال الله تعالى: ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّۚ وَمَا قَتَلُوهُ يَقِينَۢا ﴾ [النساء ١٥٧].

ذهب جمهور المعربين[٣] إلى أنّ الاستثناء في: {**إلا اتِّبَاعَ الظَّنِّ**} استثناء منقطع، لأنّ اتّباع الظنّ ليس من جنس العلم. وجعلوا التقدير: ولكنّ اتّباعَ الظنّ لهم.

وقدّر الزمخشري الاستثناءَ المنقطع بقوله[٤]: "يعني ولكنهم يتّبعون الظنّ".

وهذا كما قال أبو حيّان[٥]: "تفسير معنى لا تفسير إعراب" .

٢٧. قال الله تعالى: ﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلۡكَعۡبَةَ ٱلۡبَيۡتَ ٱلۡحَرَامَ قِيَٰمٗا لِّلنَّاسِ وَٱلشَّهۡرَ ٱلۡحَرَامَ وَٱلۡهَدۡيَ وَٱلۡقَلَٰٓئِدَ ﴾ [المائدة٩٧].

فسّر الرازي الفعل {**جَعَلَ**} بمعنى: بَيّنَ وحَكَمَ، وجعله أحد القولين في تفسيره[١].

---

(١) التبيان في إعراب القرآن ٤٠١/١ .
(٢) الدُرّ المصون ١٣٠/٤ .
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٢٨/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٥٠٢/١، والبيان في غريب إعراب القرآن ٢٧٤/١، والبحر المحيط ٤٠٦/٣ .
(٤) الكشاف ٣١٢/١ .
(٥) البحر المحيط ٤٠٦/٣.

وقد عقّب أبو حيّان على هذا الوجه بعدما قرّر أنّ معنى {**جَعَلَ**} هو صَيّر، فقال[٢]: "وينبغي أنْ يُحمل هذا على تفسير المعنى؛ إذ لم يُنقل (جعل) مرادفة لهذا المعنى، لكنّه من حيث التصيير يلزم منه التبيين والحُكم" .

٢٨. قال الله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يَأْتُواْ بِٱلشَّهَٰدَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَآ أَوْ يَخَافُوٓاْ أَن تُرَدَّ أَيْمَٰنٌۢ بَعْدَ أَيْمَٰنِهِمْ** ﴾ [المائدة١٠٨].

يجوز في الجار والمجرور {**عَلَى وَجْهِهَا**} أوجه، منها أنْ يكون في محل نصب على الحال من الشهادة، وقدّره العكبري بقوله[٣]: "و{**عَلَى وَجْهِهَا**} في موضع الحال من الشهادة، أيْ محقّقة أو صحيحة".

قال السمين الحلبي في تعقيبه السريع على هذا التقدير[٤]: "وهو تفسيرُ معنًى؛ لما عرفتَ غير مرّة من أنَّ الأكوانَ المقيَّدة لا تُقَدَّر في مثله" .

٢٩. قال الله تعالى: ﴿ **قَالُواْ نُرِيدُ أَن نَّأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا وَنَكُونَ عَلَيْهَا مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ** ﴾ [المائدة١١٣].

أجاز الزمخشريُّ أن تكون {**عَلَيْهَا**} حالاً؛ إذ قال[٥]: "أو نَكُونَ من الشاهدينَ لله بالوحدانيَّة، ولك بالنبوَّةِ عاكِفِينَ عليها، على أنّ {**عَلَيْهَا**} في موضع الحال".

وقد عقّب السمين الحلبي على تقدير الحال هنا بقوله[١]: "فقوله: (عَاكِفِينَ) تفسيرُ معنًى؛ لأنّه لا يُضْمَرُ في هذه الأماكن إلا الأكوانُ المطلقة" .

---

(١) انظر: تفسير الرازي ٤٣٩/٤.
(٢) البحر المحيط ٢٨/٤، وانظر: الدر المصون ٤٣١/٤ .
(٣) التبيان في إعراب القرآن ٤٧٠/١ .
(٤) الدُرّ المصون ٤٨٢/٤ .
(٥) الكشاف ٣٧٢/١ .

٣٠. قال الله تعالى: ﴿ وَذَرِ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ دِينَهُمۡ لَعِبٗا وَلَهۡوٗا وَغَرَّتۡهُمُ ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَا ﴾ [الأنعام٧٠].

فسّر الزمخشري وابن عطيّة هذه الآية عدّة تفسيرات، منها ما يظهر لأبي حيّان[٢] منه أنّهما جعلا {**لَعِبًا وَلَهْوًا**} المفعول الأول للفعل {**اتَّخَذُوا**}، و{**دِينَهُمْ**} المفعول الثاني، إذ قال الزمخشري[٣]: "أو اتخذوا ما هو لَعِبٌ ولهو من عبادة الأصنام دِيناً لهم"، وقال ابن عطية[٤]: "وأضاف الدين إليهم على معنى أنهم جعلوا اللعب واللهو ديناً".

غيرَ أنّ السمين الحلبي انتصر لهما من شيخه ودافع عنهما وأثنى عليهما بقوله[٥]: "وهذا الذي ذَكَرَاهُ إنما ذَكَرَاهُ تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يجعلان النكرة مَفْعُولاً أوَّل ، والمعرفة مفعولاً ثانيًا من غير داعية إلى ذلك، مع أنّهما من أكابر أهْلِ هذا اللسان؟"

٣١. قال الله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَّلۡنَا مَكَانَ ٱلسَّيِّئَةِ ٱلۡحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَواْ وَّقَالُواْ قَدۡ مَسَّ ءَابَآءَنَا ٱلضَّرَّآءُ وَٱلسَّرَّآءُ ﴾ [الأعراف٩٥]

قال أبو البقاء العكبري[٦] في تفسير {**حَتَّى عَفَوْا**}: "أي: إلى أن عفوا، أي: كثروا".

ثمّ رغب السمين الحلبي في أن يدفع اللبس عن هذا التقدير فقال[٧]: " قوله : {**حَتَّى عَفَوا**} (حتَّى) هنا غائيةٌ، وتقدير مَنْ قدّرها بـ(إلى) فإنَّمَا يريدُ تفسيرَ المعنى لا الإعرابَ؛ لأنّ (حتَّى) الجارَّة لا تُبَاشِرُ إلاَّ المضارع المنصوب بإضمار (أنْ)؛ لأنّها في التَّقْديرِ داخلة على

(١) الدُرّ المصون ٥٠٨/٤ .
(٢) البحر المحيط ١٥٩/٤.
(٣) الكشاف ١٠/٢ .
(٤) المحرر الوجيز ٧٥/٦ .
(٥) الدُرّ المصون ٦٧٩/٤ .
(٦) التبيان في إعراب القرآن ٥٨٤/١ .
(٧) الدُرّ المصون ٣٨٨/٥ .

المصدر المُنْسَبك منها ومن الفعل، وأمّا الماضي فلا يطَّردُ حذف (أنْ) معه، فلا يقدّر معه أنَّها حرف جرٍّ داخلة على (أنْ) المصدريَّة، أي : حتَّى أنْ عفوا، وهذا الذي ينبغي أن يحمل عليه قول أبي البقاءِ: (حتَّى عَفَوْا أي : إلى أن عفوا) " .

٣٢. قال الله تعالى: ﴿ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ﴾ [الأعراف١٠٨] [الشعراء٣٣].

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية[١]: "فإن قلتَ: بمَ تَعَلَّقَ (للناظرين)؟ قلتُ: يتعلَّقُ بـ(بيضاء)، والمعنى : فإذا هي بيضاء للنَّظَّارة، ولا تكون بيضاء للنَّظَّارةِ إلا إذا كان بياضها بياضاً عجيباً خارجاً عن العادةِ، يجتمعُ النَّاس للنَّظر إليه كما يجتمع النَّظَّارة للعجائب".

وقد أشار السمين الحلبي إلى أنّ الزمخشري قصد هنا تفسير المعنى، ولذا استعمل المصطلح النحوي (التعلّق) بمعناه العام، فقال[٢]: "وهذا الذي ذكره أبو القاسم تفسير معنى لا تفسير إعراب، وكيف يريدُ تفسير الإعراب! وإنَّما أراد التعلُّق المعنويُّ لا الصّناعي، كقولهم: هذا الكلامُ يتعلق بهذا الكلام، أي إنَّهُ من تتمَّةِ المعنى له" .

٣٣. قال الله تعالى: ﴿ فَٱضْرِبُواْ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ وَٱضْرِبُواْ مِنْهُمْ كُلَّ بَنَانٍ ﴾ [الأنفال ١٢]

ذهب عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنهم إلى أن {**فَوْقَ**}على بابها، وأنّ المراد الرؤوس التي فوق الأعناق[٣].

وقد تعقّب أبو حيّان هذا التفسير بعدما وزنه بميزان الصنعة الإعرابية، فقال[٤]: "فإن كان قول عكرمة تفسيرَ معنى فحسن، ويكون ويكون مفعولُ {**فَاضْرِبُوا**} محذوفاً، وإن كان أراد أنّ {**فَوْقَ**} هو

(١) الكشاف ٨٠/٢ .
(٢) الدر المصون ٤٠٧/٥ .
(٣) انظر: تفسير الطبري ٧١/١١ .
(٤) البحر المحيط ٤٦٤/٤.

المضروب فليس بجيّد؛ لأن (فوق) من الظروف التي لا يتصرف فيها، لا تكون مبتدأة، ولا مفعولاً بها، ولا مضافاً إليها. إنما يتصرف فيها بحرف جر كقوله: ﴿ مِّن فَوْقِهِمْ ظُلَلٌ ﴾ [الزمر ١٦]، هذا هو الصحيح في {فَوْقَ}".

٣٤. قال الله تعالى:﴿ قُلْ أَنفِقُواْ طَوْعًا أَوْ كَرْهًا لَّن يُتَقَبَّلَ مِنكُمْ إِنَّكُمْ كُنتُمْ قَوْمًا فَسِقِينَ ﴾ [التوبة٥٣].

قال ابن عطيَّة في تفسير هذه الآية[١]: "وقوله: {أَنْفِقُوا}أمر في ضمنه جزاء وهذا مستمر في كل أمر معه جواب فالتقدير: إن لم تنفقوا لم يتقبل منكم، وأما إذا عري الأمر من جواب فليس يصحبه تضمن الشرط".

وقد عقّب أبُو حيَّان على هذا التفسير ملتفتًا إلى القاعدة الإعرابية فقال[٢]: "ويقْدْح في هذا التَّخريج أنَّ الأمر إذا كان فيه معنى الشرط كان الجواب كجواب الشرط. فعلى هذا يقتضي أن يكون التركيب: (فلن يتقبل) بالفاء؛ لأنَّ (لَنْ) لا تقعُ جواباً للشَّرط إلاَّ بالفاء، فكذلك ما ضُمِّنَ معناه؛ ألا ترى جزمه الجواب، في قوله: اقصد زيداً يُحْسِنْ إليكَ » .

غير أنّ السمين الحلبي التفت إلى تفسير المعنى فقال منتصرًا لابن عطيّة[٣]: "إنَّما أراد أبو محمد تفسير المعنى، وإلا فلا يَجهلُ مثل هذه الواضحات، وأيضاً لا يلزمُ أن يُعطى الأمرُ التقديري حكمَ الشَّيء الظاهر من كل وجه" .

٣٥. قال الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُواْ مَكَانَكُمْ أَنتُمْ وَشُرَكَآؤُكُمْ ﴾ [يونس٢٨].

(١) المحرر الوجيز ٥٢٣/٦ .
(٢) البحر المحيط ٥٤/٥.
(٣) الدر المصون ٦٦/٦ .

فسَّر الزمخشري {**مَكَانَكُمْ**} بقوله[1]: "الزموا مكانَكم لا تبرحوا حتى تنظروا ما يُفعل بكم". وقد أشار أبو حيَّان[2] بعدما ذكر أن تقدير النحويين له بـ(اثبتوا) إلى أنّ تقدير الزمخشري له بـ(الزمُوا) ليس بجيِّد؛ إذ لو كان كذلك لتعدَّى كما يتعدَّى ما ناب هذا عنه، فإنَّ اسمَ الفعل يُعَامل معاملة مُسمَّاه، ولذلك لمَّا قدَّرُوا (عليك) بمعنى (الزم) عدَّوْه تعديته نحو: عليْكَ زيداً، ومثله (إليك) لمّا قدّروه بمعنى (تَنَحّ) لم يتعدّ.

وقد اعتذر السمين الحلبي للزمخشري وغيره بأنّهم قصدوا تفسير المعنى، فقال[3]: "فالزمخشري قد سُبق بهذا التّفسير[4]، والعُذرُ لمن فسَّرهُ بذلك أنه قصد تفسير المعنى".

٣٦. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا كَانَ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَـٰكِن تَصْدِيقَ ٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ ٱلْكِتَـٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ** ﴾ [يونس٣٧].

ساق أبو حيان في تفسير هذه الآية قول الزمخشري في تفسيرها، ومنه قوله[5]: "ويجوز أن يراد ولكن كان تصديقًا من رب العالمين وتفصيلاً منه في ذلك، فيكون {**مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ**} متعلقًا بـ{**تَصْدِيقَ**} و{**تَفْصِيلَ**}، ويكون {**لا رَيْبَ فِيهِ**} اعتراضاً كما تقول: زيد لا شك فيه كريم"، ثم عقّب أبو حيّان على هذا بقوله[6]: "فقوله: (فيكون {**مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ**} متعلقًا بـ{**تَصْدِيقَ**} و{**تَفْصِيلَ**}، إنّما يعني من جهة المعنى، وأمّا من جهة الإعراب فلا يكون إلا متعلقاً بأحدهما".

٣٧. قال الله تعالى: ﴿ **أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ كُنتُم بِهِۦ تَسْتَعْجِلُونَ** ﴾ [يونس٥١].

---

(١) الكشاف ١٨٨/٢ .
(٢) البحر المحيط ١٥٣/٥.
(٣) الدر المصون ١٨٩/٦ .
(٤) ممن سبقه الرازي في تفسيره ٢٤٤/٦، وابن كثير في تفسيره ٤١٥/٢، والعكبري في التبيان في إعراب القرآن ٦٧٣/٢.
(٥) الكشاف ١٩٠/٢ .
(٦) البحر المحيط ١٥٩/٥.

جعل الإمام الطبري معنى هذه الآية: أهنالك إذا وقع عذابُ الله بكم أيها المشركون آمنتم به؟ ثم أشار إلى أن (ثُمّ) في {آلْئَٰنَ} ليست (ثُمَّ) التي تأتي بمعنى العطف(١).

وقد تعقّب أبو حيّان الأندلسيّ هذا التفسير، وعلّق عليه بقوله(٢): "وما قاله الطبري من أنّ (ثُمّ) هنا ليست للعطف دعوى، وأمّا قوله: (إن المعنى: أهنالك)، فالذي ينبغي أن يكون ذلك تفسير معنى، لا أنّ (ثُم) المضمومة الثاء معناها معنى هنالك".

٣٨. قال الله تعالى: ﴿ قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ وَأُمَمٞ سَنُمَتِّعُهُمۡ ثُمَّ يَمَسُّهُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٞ ﴾ [هود٤٨]

قال القرطبي في توجيه الرفع في { وَأُمَمٌ}(٣): "ارتفعت {وأُمَمٌ} على معنى: ويكونُ أُمَمٌ".

قال أبو حيّان في التنبيه على هذا التفسير(٤): "فإنْ كان أراد تفسير معنى فحَسن، وإن أراد الإعراب ليس بجيد(٥)؛ لأن هذا ليس من مواضع إضمار يكون".

٣٩. قال الله تعالى: ﴿ إِن نَّقُولُ إِلَّا ٱعۡتَرَىٰكَ بَعۡضُ ءَالِهَتِنَا بِسُوٓءٖ ﴾ [هود٥٤].

قال الزمخشري في إعراب هذا التركيب وبيان معناه(٦): "{اعْتراكَ} مفعول {نَقُول}، و{إلا} لغوٌ، أي: ما نقُولُ إلاَّ قولَنا: اعْتَرَاكَ".

فقال الحلبي مبعدًا عنه ما ظاهره التعارض بين إعرابه وتفسيره(٧): وتفسيره(٧): "يعنى بقوله: (لغوٌ) أنَّهُ استثناءٌ مفرَّغ، وتقديره بعد ذلك

(١) انظر: تفسيره ١٩٠/١٢.
(٢) البحر المحيط ١٦٦/٥.
(٣) تفسير القرطبي ٤٨/٥ .
(٤) البحر المحيط ٢٣١/٥ .
(٥) هكذا في المطبوع بلا فاء، وأظنّ الخطأ من الطباعة .
(٦) الكشاف ٢٢١/٢ .
(٧) الدر المصون ٣٤٣/٦.

تفسيرُ معنى لا إعراب؛ إذ ظاهرُهُ يقتضي أن تكون الجملةُ منصوبةً بمصدرٍ محذوفٍ، ذلك المصدرُ منصوبٌ بـ(تَقُول)هذا الظَّاهر" .

٤٠. قال الله تعالى: ﴿ مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ﴾ [الرعد٣٥].

أجاز الفرّاء[١] في إعراب جملة {**تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**} عدة أوجه، منها أنّها على حذف لفظة (أنّها)، والأصل: صفة الجنة أنها تجري من تحتها الأنهار، وذكر أنّ من كلام العرب: (مثَلُك أنّك كذا وأنّك كذا).

وقد أشار أبو حيّان[٢] إلى أنّ الفرّاء في هذا التوجيه إنّما فسّر المعنى ولم يقصد الإعراب، وإلا كيف تحذف (أنها) من غير دليل؟ .

٤١. قال الله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا۟ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ لِتَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَيْرَهُۥ ۖ وَإِذًا لَّٱتَّخَذُوكَ خَلِيلًا ﴾ [الإسراء ٧٣]

قال الزمخشري في تفسير هذه الآية[٣]: "{**وَإِذًا لاتَّخَذُوكَ**} أي: ولو ولو اتّبعت مرادهم لاتّخذوك خليلاً، ولكنت لهم وليًا، ولخرجت من ولايتي".

قال أبو حيّان في التعقيب عليه[٤]: "وهو تفسير معنى، لا أنّ {**لاتَّخَذُوكَ**} جواب (لو) محذوفة".

٤٢. قال الله تعالى: ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ نَافِلَةً لَّكَ عَسَىٰٓ أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا ﴾ [الإسراء٧٩].

فسّر الزمخشري أول هذه الآية بقوله[١]: "{**وَمِنَ اللَّيْلِ**} وعليكَ بعضَ الليل فتهجّد به، والتهجّد: ترك الهجود للصلاة".

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء ٦٥/٢ .
(٢) انظر: البحر المحيط ٣٨٦/٥، والدُرّ المصون ٥٨/٧ .
(٣) الكشاف ٣٧٠/٢ .
(٤) البحر المحيط ٦٢/٦، وانظر: الدُرّ المصون ٣٩٢/٧ .

ثم عقّب أبو حيّان على هذا التفسير بقوله[٢]: "فإنْ كان تفسيره (وعليك بعضَ الليل) تفسير معنى فيقرب، وإنْ كان أراد صناعة النحو والإعراب فلا يصح؛ لأنّ المغري به لا يكون حرفًا، وتقدير (مِن) بـ(بعض) فيه مسامحة؛ لأنّه ليس بمرادفه البتة، إذ لو كان مرادفه للزم أن يكون اسماً ولا قائل بذلك، ألا ترى إجماع النحويين على أنّ واو (مع) حرف وإنْ قدّرت بـ(مع)".

٤٣. قال الله تعالى: ﴿ **إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ** ﴾ [الحج ٢٥].

قال ابن عطية[٣]في تفسير {**الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاس**}: "والمعنى: الذي جعلناه للناس قِبلةً أو متعبدًا".

قال أبو حيّان في تعقيبه على هذا التفسير[٤]: "ولا يحتاج إلى هذا التقدير، إلاّ إنْ كان أراد تفسيرَ المعنى لا الإعراب فيسوغ؛ لأن الجملة في موضع المفعول الثاني، فلا يحتاج إلى هذا التقدير".

٤٤. قال الله تعالى: ﴿ **هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ** ﴾ [المؤمنون٣٦].

جعل الزجاج {**هَيْهَاتَ**} بمعنى: البُعْدُ لما توعدون، أو بُعْدٌ لما توعدون[٥].

وقد عقّب أبو حيّان على هذا فقال[٦]: "وينبغي أن يجعل كلامه تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأنّه لم تثبت مصدرية (هيهات)".

٤٥. قال الله تعالى: ﴿ **تَٱللَّهِ إِن كُنَّا لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٩٧﴾ إِذْ نُسَوِّيكُم بِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ** ﴾ [الشعراء٩٧-٩٨]

---

(١) الكشاف ٣٧٢/٢ .
(٢) البحر المحيط ٦٩/٦، وانظر: الدُرّ المصون ٣٩٨/٧.
(٣) المحرر الوجيز ٢٥٤/١٠ .
(٤) البحر المحيط ٣٣٦/٦، وانظر: الدُرّ المصون ٢٥٨/٨.
(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه ١٣/٤ .
(٦) البحر المحيط ٣٧٤/٦ .

فسّر ابن عطية هذه الآية بقوله[١]: "أقسموا بالله إنْ كنّا إلا ضالين في أنْ نعبدكم ونجعلكم سواء مع الله تعالى، الذي هو رب العالمين وخالقهم ومالكهم".

قال أبو حيّان في تعقيبه على هذا التفسير[٢]: "وقوله: (إنْ كنّا إلا ضالين) إنْ أراد تفسير المعنى فهو صحيح، وإنْ أراد أنّ (إنْ) هنا نافية، واللام في (لفي) بمعنى (إلا)، فليس مذهبَ البصريين، وإنّما هو مذهبُ الكوفيين. ومذهبُ البصريين في مثل هذا أنّ (إنْ) هي المخفّفة من الثقيلة، وأنّ اللام هي الداخلة للفرق بين (إنْ) النافية و(إنْ) التي هي لتأكيد مضمون الجملة".

٤٦. قال الله تعالى: ﴿ **إِن يُوحَىٰٓ إِلَيَّ إِلَّآ أَنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ** ﴾ [ص٧٠] .

قال الزمخشري وهو يفسّر هذه الآية[٣]: "وقرئ[٤]: {**إنّما**} بالكسر بالكسر على الحكاية، أي إلا هذا القول وهو أنْ أقولَ لكم: إنَّمَا أنَا نذيرٌ مبينٌ ولا أدَّعِي شيئاً آخَرَ".

وقد أشكل هذا الكلام على أبي حيّان، وظهر له منه أنّ الزمخشري وقع بهذا التخريج في التعارض فقال[٥]: "وفي تخريجه تعارض؛ لأنّه قال: (إلا هذا)، فظاهرُه الجملةُ التي هي (إنما أنَا نذيرٌ مبين)، ثم قال: (وهو أن أقول لكم إني نذير)، فالقائم مقام الفاعل هو (أن أقول لكم)، و(إنِّي) وما بعده في موضع نصب، وعلى قوله: (إلاّ هذا القول) يكون في موضع رفع فتَعَارَضَا".

لكنّ السمين الحلبي نظر إلى هذا التخريج بعين التفريق بين تفسير المعنى وتقدير الإعراب، فقال رافعًا شبهة التعارض عند الزمخشري[٦]: "ولا تعارض البتة؛ لأنّه تفسير معنى في التقدير الثاني، وفي الأول تفسير إعراب، فلا تعارض".

---

(١) المحرر الوجيز ٦٩/١٢.
(٢) البحر المحيط ٢٥/٧.
(٣) الكشاف ٣٣٤/٣.
(٤) القراءة بكسر همزة {إنّما} لأبي جعفر، انظر: المحتسب ٢٣٤/٢ .
(٥) البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٦) الدر المصون ٣٩٧/٩ .

٤٧. قال الله تعالى: ﴿ قَالَ فَٱلْحَقُّ وَٱلْحَقَّ أَقُولُ ﴿٨٤﴾ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص٨٤-٨٥]

يجوز في إعراب {**فَالْحَقُّ**} المرفوعة على قراءة عاصم وحمزة[١] أكثر من وجه، منها: أنّها مبتدأ، خبرُه {**لأَمْلأَنَّ**}، وقد قدّر ابن عطية المعنى على هذا الوجه: (فالحقُّ أنْ أمْلأ)[٢].

لكنّ أبا حيان لم يقبل هذا التقدير فقال[٣]: "وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنَّ {**لأَمْلأَنَّ**} جوابُ قسمٍ، ويجب أنْ يكونَ جملةً فلا تتقدَّرُ بمفردٍ. وأيضاً ليس مصدراً مقدراً بحرفٍ مصدري والفعلِ حتى يَنْحَلَّ إليهما، ولكنه لَمَّا صَحَّ له إسنادُ ما قُدِّرَ إلى المبتدأ حَكَمَ أنه خبرٌ عنه".

أمّا السمين الحلبي فقبل هذا التقدير وصحّحه من جهة المعنى، فقال[٤]: "وتأويلُ ابن عطية صحيحٌ من حيث المعنى لا من حيث الصناعة".

٤٨. قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿١٠﴾ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ﴾ [الصف ١٠، ١١].

قال ابن عطية في توجيهِ الرفع في الفعل المضارع {**تُؤْمِنُونَ**} وتقديرِه[٥]: "{**تُؤْمِنُونَ**} فعلٌ مرفوع، تقديره: ذلك أنّه تؤمنون".

لكنّ أبا حيان لم يقبل هذا التقدير فقال[٦]: "وهذا ليس بشيءٍ؛ لأنّ فيه حذفَ المبتدأ وحذفَ (أنّه) وإبقاءَ الخبر، وذلك لا يجوز".

---

(١) انظر: السبعة ٥٥٧ .
(٢) انظر: المحرر الوجيز ٤٩٣/١٢ .
(٣) البحر المحيط ٣٩٣/٧.
(٤) الدر المصون ٤٠٢/٩ .
(٥) المحرر الوجيز ٤٣٣/١٤.
(٦) البحر المحيط ٢٦٠/٨.

أمّا السمين الحلبي فحمل هذا التقدير على تفسير المعنى، فقال[1]: " وهذا محمولٌ على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب، فإنه لا حاجة إليه".

٤٩. قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ وَأَحْصُواْ ٱلْعِدَّةَ ﴾ [الطلاق١].

فسّر أبو البقاء العكبري {فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ} بقوله[2]: "لِعِدَّتِهِنَّ، أي: عند أول ما يُعْتَدُّ لهنَّ به، وهُنَّ في قُبُل الطُّهْر".

وقد عقّب السمين الحلبي على هذا التفسير بقوله[3]: "وهذا منه تفسيرُ معنى لا تفسيرُ إعرابٍ".

٥٠. قال الله تعالى: ﴿ مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ﴾ [القلم ٢].

نقل القرطبي في تفسيره عدة أقوال في تفسير {بِنِعْمَةِ رَبِّكَ}، ومنها قوله[4]: "وقيل: معناه: ما أنت بمجنون والنعمة لربك، كقولهم: سبحانك سبحانك اللهم وبحمدك، أي والحمد لله".

قال أبو حيّان بعدما ذكر هذا التفسير[5]: "وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب".

٥١. قال الله تعالى: ﴿ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً ﴾ [المزمل٥].

قال الزمخشري في بيان مناسبة هذه الآية لما قبلها وما بعدها[6]:"وهذه الآيةُ اعتراضٌ". ثم قال: "وأراد بهذا الاعتراض أنَّ ما ما كُلِّفَهُ مِنْ قيامِ الليلِ مِنْ جُملةِ التكاليفِ الثقيلةِ الصعبةِ التي وَرَدَ بها

(١) الدر المصون ٣٢١/١٠ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٧/٢ .
(٣) الدُرّ المصون ٣٥٢/١٠ .
(٤) تفسير القرطبي ٢٢٦/٩.
(٥) البحر المحيط ٣٠٣/٨، وانظر: الدر المصون ٤٠١/١٠ .
(٦) الكشاف ١٥٢/٤.

القرآنُ؛ لأنَّ الليلَ وقتُ السُّباتِ والراحةِ والهدوءِ، فلا بُدَّ لِمَنْ أحياه مِنْ مُضادَّةٍ لطَبْعِه ومجاهدةٍ لنَفْسِه".

ثمّ قال السمين الحلبي في توضيح قصد الزمخشري بالاعتراض[1]: "يعني بالاعتراضِ من حيث المعنى لا من حيث الصناعةُ؛ وذلك أنَّ قولَه: {**إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ هِيَ أَشَدُّ**} مطابِقٌ لقولِه: {**قُمِ اللَّيْلَ**} فكأنّه شابَهَ الاعتراضَ من حيث دُخولُه بين هذَيْن المتناسِبَيْن".

٥٢. قال الله تعالى: ﴿ **وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا** ﴾ [الإنسان٣٠].

أجاز أبو البقاء العكبري في إعراب قوله تعالى: {**إلا أن يَشَآءَ الله**} وجهين، ثانيهما أنه حال، وهذا ما يظهر من قوله[2]: "إلا في حال مشيئة الله تعالى".

وهذا ما فهمه منه السمين الحلبي، الذي عقّب على هذا الرأي بقوله[3]: "وفيه نظر؛ لأنّ هذا مقدّر بالمعرفة، إلا أن يريد تفسيرَ المعنى" .

* * *

الخاتمة :

هذه خلاصة دراسةٍ متواضعةٍ تَتَغَيّا النظر في المخالفة بين محصول المعنى ومقتضى الصنعة الإعرابية في تفسير القرآن، ويُمكن التركيز هنا على أبرز نتائج هذه الدراسة والتوصية التي خرجت بها من خلال الإيجاز الآتي:

١- هذه المخالفة صورة من الصور المقبولة في العلاقة بين المعنى والإعراب في تفسير النصوص.

٢- هذه المخالفة ذات تاريخ ضارب في القدم من جهة وجودها في أقوال المفسّرين، ومن جهة التفات النحويّين الأوائل لها.

(١) الدر المصون ٥١٧/١٠ .
(٢) التبيان في إعراب القرآن ١٢٦٠/٢ .
(٣) الدر المصون ٦٢٦/١٠ .

٣- من فرسان هذا الموضوع الذين عنوا به نظرًا وتطبيقًا: ابنُ جني من الناحية النظرية، وأبو حيّان وتلميذه السمين الحلبي من الناحية التطبيقية.
٤- جاءت ملامح القبول لهذه المخالفة عند النحويين على صور متعدّدة، تبدأ بإشاراتهم إلى القبول النظري، وتتجاوز في امتدادها الجانب التطبيقي إلى محاولات تتميم القبول بالارتياح إلى تصحيح التقدير الإعرابي ليتّسق مع محصول المعنى المذكور.
٥- تناولت الدراسة بإيجاز طريقة المفسرين في تفسير المعنى المخالف لمقتضى الصنعة الإعرابية.
٦- كما أوضحت أنواع مخالفة تفسير المعنى لمقتضى الصنعة الإعرابية.

أمّا التوصية فهي الدعوة إلى إعادة النظر في مواضع الخلاف النحوي بين العلماء الأوائل، وبخاصّة ما كان منها متعلّقًا بتفسير الآيات القرآنية أو تقدير الإعراب فيها، أو كان منطلقًا من شروح النصوص الشعرية أو النثرية؛ وذلك لوجود احتمالِ أن يكون المفسّر أو المُعرِب قصد الإشارة إلى تفسير المعنى وإيضاحِه دون الالتفات إلى مراعاة التقدير الإعرابي في تفسيره، فيفهم المخالف أنّه قصد التقدير الإعرابي فينسب إليه رأيًا لم يقصده، فتتّسع بذلك دوائر الخلاف بين النحويين.

والله وحده المسؤول أنْ يبارك في الجهود وأنْ يُسدّد الآراء والأقوال والأفعال، وأن يُعظم الأجر ويُجزل المثوبة؛ إنّه جوادٌ كريم. وصلّى الله وسلّم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وأتباعه أجمعين.

* * *

فهرس المصادر والمراجع :

١-**إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر**، لأحمد بن محمد البنا، ت: شعبان محمد إسماعيل، ط١، ١٤٠٧هـ،عالم الكتب، بيروت.
٢-**إعراب القرآن**، للنحاس، ت: زهير غازي زاهد، ط٣، ١٤٠٩هـ، عالم الكتب، بيروت.
٣-**أمالي ابن الشجري**، ت: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤-**الإيضاح في علل النحو**، للزجاجي، ت: مازن المبارك،ط٥، ١٤٠٦هـ، دار النفائس، بيروت.
٥-**البحر المحيط**، لأبي حيان الأندلسي، ت: مجموعة من المحققين، ط١، ١٤٢٢هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦-**البغداديات:** المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات.
٧-**البيان في غريب إعراب القرآن**، لأبي البركات الأنباري، ت: طه عبدالحميد طه، الهيئة المصريةالعامة للكتاب، ١٤٠٠هـ.
٨-**تأويل مشكل القرآن**، لابن قتيبة، ت: السيد صقر، ط٢، ١٣٩٣هـ، دار التراث.
٩-**التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء العكبري، ت: علي محمد البجاوي، دار الشام للتراث، بيروت.
١٠- **تفسير البغوي المسمى معالم التنزيل**، لأبي محمد البغوي، ت: خالد العك ومروان سوار، ط١، ١٤٠٦هـ،دار المعرفة، بيروت.
١١- **تفسير الرازي**: التفسير الكبير.
١٢- **تفسير الطبري**: جامع البيان عن تأويل القرآن.
١٣- **تفسير ابن عطية**: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز.
١٤- **تفسير القرآن العظيم**، لابن كثير، ١٤٠٣هـ، دار المعرفة، بيروت.
١٥- **تفسير القرطبي**: الجامع لأحكام القرآن.
١٦- **التفسير الكبير**، للفخر الرازي،ط١٤١٧،٢هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
١٧- **تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم**.
١٨- **التلخيص في القراءات الثمان**، لأبي معشر الطبري، ت: محمد حسن موسى، ط١، ١٤١٢هـ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن بجدة.
١٩- **جامع البيان عن تأويل القرآن**، لابن جرير الطبري، ت: د. عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١، ١٤٢٤هـ،دار عالم الكتب، الرياض.
٢٠- **الجامع لأحكام القرآن**، للقرطبي، ت: هشام البخاري، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب، الرياض.

٢١- **الحجة للقراء السبعة**، لأبي علي الفارسي، ت: بدرالدين قهوجي وبشير جويجاتي، ط٢، ١٤١٣هـ، دار المأمون للتراث، دمشق.
٢٢- **الخزانة: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، للبغدادي، ت: عبدالسلام هارون،ط ٣، ١٤٠٩هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٢٣- **الخصائص**، لابن جني، ت: محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت.
٢٤- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، للسمين الحلبي، ت: أحمد محمد الخراط، ط١، ١٤١٤هـ، دار القلم، دمشق.
٢٥- **دراسات لأسلوب القرآن الكريم**، محمد عبدالخالق عضيمة، ط١، ١٣٩٢هـ، مطبعة السعادة، القاهرة.
٢٦- **ديوان النابغة الذبياني**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٣، دار المعارف، القاهرة.
٢٧- **السبعة في القراءات**، لابن مجاهد، ت: شوقي ضيف، ط٣، دار المعارف، مصر.
٢٨- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، ت: حسن هنداوي، ط١، ١٤٠٥هـ، دار القلم، دمشق.
٢٩- **شرح كتاب سيبويه**، لأبي سعيد السيرافي، مخطوط، مصورة نسخة دار الكتب، القاهرة، رقم (١٧٣ نحو).
٣٠- الشعر: كتاب الشعر.
٣١- **علل القراءات (القراءات وعلل النحويين فيها)**، لأبي منصور الأزهري، ت: نوال الحلوة، ط١، ١٤١٢هـ.
٣٢- **الفريد في إعراب القرآن المجيد**، للمنتجب الهمداني، ت: محمد النمر وفؤاد مخيمر، ط١، ١٤١١هـ، دار الثقافة، الدوحة.
٣٣- **الفهارس المفصّلة لخصائص ابن جنّي**، عبدالفتاح السيد سليم، ط١، ١٤١٨هـ،معهد المخطوطات العربية، القاهرة.
٣٤- **الكامل**، للمبرد، ت: محمد احمد الدالي، ط٢، ١٤١٣هـ،مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٥- **كتاب الشعر**، لأبي علي الفارسي، ت: محمود محمد الطناحي، ط١، ١٤٠٨هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٣٦- **كتاب سيبويه**، ت: عبدالسلام هارون، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
٣٧- **كتاب سيبويه**، ط١، ١٣١٦هـ، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة.

٣٨- **كتاب اللامات**، للزجاجي، ت: مازن المبارك، ط٢، ١٤٠٥هـ، دار الفكر، دمشق.
٣٩- **الكشاف**، للزمخشري،دار المعرفة، بيروت.
٤٠- **كشف المشكلات**، للأصبهاني، ت: محمد الدالي، مجمع اللغة العربية، دمشق.
٤١- **اللامات**: كتاب اللامات.
٤٢- **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة، ت: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٣- **المحتسب**، لابن جني، ت: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٤١٥هـ.
٤٤- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي،ت: السيد عبدالعال إبراهيم، ط١، ١٤١١هـ، رئاسة المحاكم الشرعية، قطر.
٤٥- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لابن عطية الأندلسي،ت: المجلس العلمي بفاس، ١٤٠٨هـ.
٤٦- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات**، لأبي علي الفارسي،ت: صلاح الدين السنكاوي، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية بالعراق.
٤٧- **مشكل إعراب القرآن**، لمكي بن أبي طالب القيسي، ت: حاتم الضامن، ط٢، ١٤٠٥هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٤٨- **معاني القرآن**، للأخفش، ت: هدى قراعة، ط١، ١٤١١هـ، مكتبة الخانجي، القاهرة.
٤٩- **معاني القرآن**، للفراء، ط٣، ١٤٠٣هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥٠- **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، ت: عبدالجليل عبده شلبي، ط١، ١٤٠٨هـ، عالم الكتب، بيروت.
٥١- **المعجم المفصل في دقائق اللغة العربية**، إميل يعقوب، ط١، ١٤٢٤هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٢- **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، إميل يعقوب، ط١، ١٤١٧هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣- **المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم**، محمد فؤاد عبدالباقي، دار الدعوة، إستانبول.
٥٤- **المنصف**، لابن جني، ت: إبراهيم مصطفى وعبدالله أمين، ط١، ١٣٧٣هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

٥٥- **النشر في القراءات العشر**، لابن الجزري، تصحيح: علي محمد الضباع، دار الفكر، دمشق.

* * *